الفهرس

مقدمة: سوريا في خضم إعادة تشكل النظام العالمي 2
سقوط النظام خلال 11 يوم: الهجوم الخاطف وأبعاده 3
صعود المعارضة السورية وأسباب انتصارها الخفية 4
التنافس الدولي: أبعاد جيوسياسية متعددة على الأرض السورية 7
التنافس الأوروبي–الروسي في سوريا 7
التنافس الأمريكي–الإيراني: ساحة صراع في أرض الشام 8
التنافس الإسرائيلي–التركي: أهداف متقاطعة وصدام مصالح خفي 10
الدور الصيني: الحضور الصامت والمصالح المستقبلية 12
تركيا ما بعد أردوغان وحكومة "الشرع": تحولات السياسة وتأثيرها على سوريا 14
التدخل العسكري الإسرائيلي: الأهداف الخفية ودور الاستخبارات 18
الاستنتاجات النهائية: طبيعة الصراع الحقيقي ومصير سوريا الجديدة 21
توصيات استراتيجية لمستقبل سوريا وتجنب سيناريوهات الاحتلال أو التقسيم 23

التنافس على سوريا في ظل إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد

دراسة في الجغرافيا السياسية وصراع النفوذ

اعداد : شادي عادل الخش

مقدمة: سوريا في خضم إعادة تشكل النظام العالمي

شهد النظام الدولي في العقد الأخير إعادة تشكّل جذري في موازين القوى، حيث تراجع التفوق الأحادي للولايات المتحدة أمام صعود قوى كبرى منافسة كروسيا والصين. وقد برزت الحرب السورية كمسرح مركزي لهذا التنافس الدولي المتجدد. فمنذ اندلاعها عام 2011، سرعان ما تحولت الثورة الشعبية في سوريا إلى صراع إقليمي ودولي متعدد الطبقات؛ وصُوِّرت على نطاق واسع كحرب بالوكالة بين قوى إقليمية وعالمية .تدخلت في النزاع ما لا يقل عن اثنتي عشرة دولة بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر الدعم العسكري أو المالي أو حتى الانتشار الميداني، مما جعل **سوريا ساحة صراع دولي بامتياز** .

وقد تداخلت حروب الوكالة هذه على عدة محاور: الولايات المتحدة وحلفاؤها مقابل روسيا، وإيران مقابل خصومها الإقليميين كتركيا والسعودية، وإسرائيل في مواجهة تمدد إيران عبر سوريا .وفي خضم ذلك، اتخذت الصين موقفًا أقل صخبًا لكنه مهم في مجلس الأمن دعمًا لمبدأ سيادة الدول. إن انخراط كل هذه القوى عكس تحول النظام العالمي نحو التعددية القطبية وتراجع هيمنة الغرب، فجاءت سوريا مرآة لواقع دولي جديد تتصارع فيه القوى العظمى على النفوذ .هكذا أصبحت **الأزمة السورية** بؤرة تقاطع للاستراتيجيات الدولية، وجزءًا من مشهد أوسع لإعادة تشكيل النظام العالمي الراهن.

احتلت سوريا موقعًا محوريًا في حسابات القوى الكبرى. بالنسبة لروسيا، مثّل تدخلها العسكري عام 2015 فرصة لإثبات نفسها كقوة عظمى لا غنى عنها في حلول أزمات المنطقة، وتحديًا لمساعي الولايات المتحدة لفرض رؤيتها .أما واشنطن، فحاولت تحقيق توازن بين محاربة الإرهاب (داعش) من جهة، ومقارعة نفوذ إيران من جهة أخرى – كل ذلك دون التورط المباشر في إسقاط النظام السوري عسكريًا. من ناحيتها سعت قوى أوروبية للحل السياسي ووقف تدفق اللاجئين الذي هز استقرار القارة، فيما دعمت قوى إقليمية كتركيا ودول الخليج المعارضة السورية سياسيًا وعسكريًا .

وفي مجلس الأمن، استخدمت موسكو وبكين حق النقض مرارًا لحماية دمشق، حيث عطّلت الصين وروسيا مشاريع قرارات ضد الأسد ثماني مرات على الأقل هذا التعطيل المتكرر جسّد موقفًا مبدئيًا لدى بكين وموسكو برفض التدخلات الغربية وتغيير الأنظمة بالقوة .بالمقابل، برزت أنقرة كفاعل إقليمي رئيسي، مستثمرة عمقها الجغرافي وعلاقاتها بالمعارضة لتصبح صاحبة كلمة عليا في النزاع. كذلك لعبت إيران دورًا مصيريًا عبر حشد ميليشيات حليفة (من لبنان والعراق وأفغانستان) ودعم النظام عسكريًا واقتصاديًا للحفاظ على حلقة وصل لـ"محور المقاومة" يصلها بحزب الله في لبنان .

في المحصلة، تبلور **مشهد دولي معقد** في سوريا: قوى كبرى تتنافس على مناطق نفوذ، وقوى إقليمية تسعى لتحقيق أجنداتها الخاصة – وكل ذلك على أرض سورية ممزقة دفعت الثمن الأكبر من دماء أبنائها وخراب عمرانها.

سقوط النظام خلال 11 يوم: الهجوم الخاطف وأبعاده

مثّل انهيار نظام بشار الأسد في أوائل ديسمبر 2024 حدثًا مفصليًا باغت معظم المراقبين. فقد استغرقت المعارضة المسلحة أحد عشر يومًا فقط للانتقال من معاقلها في الشمال الغربي إلى السيطرة على دمشق وإنهاء حكم الأسد .بدأ الهجوم الخاطف من محافظة إدلب بقيادة فصيل **هيئة تحرير الشام(HTS)** ، الذي حشد قواته واندفع جنوبًا بصورة مباغتة. خلال أيام معدودة، تمكنت قوات المعارضة من انتزاع مدينة حلب الاستراتيجية، ثم اندفعت عبر حماة وحمص وصولًا إلى أبواب العاصمة .وبحلول الثامن من ديسمبر 2024، كانت قوات المعارضة قد دخلت دمشق واستولت على القصر الجمهوري، معلنة سقوط النظام الذي حكم البلاد لعقود .**هذا الانهيار السريع أثار صدمة إقليمية ودولية؛** حتى مقاتلو المعارضة أنفسهم ذُهلوا من سرعة تهاوي الجيش السوري أمامهم .فكيف نفسّر هذا السقوط الخاطف؟

على الصعيد العسكري التكتيكي، استفادت المعارضة من **سلسلة عوامل حاسمة** .أولها عنصر المباغتة والتنسيق عالي المستوى بين الفصائل المختلفة. فقد تشكّل تحالف ميداني جمع بين هيئة تحرير الشام وفصائل "الجيش الوطني السوري" المدعومة تركيًا، رغم ما كان بينهما من تنافس سابق .هذا التنسيق غير المسبوق بين أكبر قوتين معارضتين – إذ قادت HTS الهجوم بدعم أساسي من فصائل الجيش الوطني المنتشرة في الشمال –أتاح فتح عدة جبهات بوقت واحد وأربك قوات النظام المشتتة. ثانيها الانهيار المعنوي في صفوف الجيش السوري.

فقد أنهكت الحرب الطويلة قوات النظام التي عانت من الاستنزاف والانقسامات والفساد، واعتمدت بشكل مفرط على الميليشيات الأجنبية والقصف الجوي الروسي. ومع بدء الهجوم الخاطف، بدا أن **إرادة القتال انهارت** لدى وحدات الجيش في حلب وحمص وغيرها، ففضل كثيرون الانسحاب أو الاستسلام على القتال حتى الموت. كما تشير تقارير إلى حصول تفكك في حلقات القيادة؛ إذ ربما فرّ العديد من القادة الميدانيين أو عقدوا صفقات جانبية لحقن الدماء حين شاهدوا كفة المعركة تميل بسرعة.

ثم هناك **دور القوى الخارجية الحاسم في سير العملية** .فرغم نفي أنقرة الرسمي مشاركتها في الهجوم، إلا أن محللين يؤكدون أن المعارضة ما كانت لتنجح لولا **الضوء الأخضر التركي** وتكثيف الدعم اللوجستي والاستخباري لها .وتشير التقارير إلى أن تركيا ربما زوّدت مقاتلي المعارضة بأسلحة نوعية وغطاء دفاع جوي غير مباشر، مستفيدة من أسطولها المسيّر المتطور الذي سبق أن غيّر موازين القتال في إدلب عام 2020

فعلى غرار ما فعله الجيش التركي في عملية "درع الربيع" عام 2020 – حين دمرت المسيّرات التركية خلال أسبوع واحد 8 منظومات دفاع جوي سورية من طراز بانتسير وبوك –يعتقد أن أنقرة وفرت للمعارضة مظلة إلكترونية وتشويشًا عطل رادارات النظام ودفاعاته، مما حيّد سلاح الجو السوري وأفقده فعاليته في الأيام الحاسمة. كما يُرجَّح أن **روسيا التزمت الحياد النسبي** خلال هذا الهجوم الخاطف، حيث انشغلت في حربها بأوكرانيا ولم تتدخل بقوتها الجوية المعتادة لإنقاذ حليفها.

وقد كشفت موسكو لاحقًا أنها أبرمت اتفاقًا مع قادة المعارضة يضمن سلامة قواتها ومنشآتها في سوريا مقابل عدم عرقلتها لعملية إسقاط النظام .وبالفعل، اكتفت روسيا بإجلاء كوادرها الرئيسية وقبول لجوء الأسد إلى أراضيها دون مواجهة مباشرة مع قوات المعارضة .يُضاف إلى ذلك **الدعم الاستخباراتي الغربي** الذي يُعتقد أنه لعب دورًا من خلف الستار، حيث ربما وفّرت أجهزة غربية معلومات آنية عن تحركات قوات النظام

وساهمت في تنسيق هجمات المعارضة المتزامنة في الشمال والجنوب. وقد تحدثت تقارير عن اندلاع انتفاضات محلية في درعا والسويداء بالتزامن مع زحف قوات إدلب، ما عنى فتح جبهة جنوبية أربكت النظام من الخلف هذا التناغم في التوقيت والجبهات يوحي بقدر كبير من **التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الدولي** خلف الكواليس.

أخيرًا، لا يمكن إغفال العامل **السياسي والشعبي** في سقوط النظام السريع. إذ جاءت لحظة الهجوم والمعنويات في الحضيض ضمن معسكر النظام: أزمة اقتصادية خانقة واحتجاجات حتى في مناطق موالية (كما حدث في السويداء ضد الغلاء في 2023)، وتآكل شرعية السلطة بعد 13 عامًا من القمع الدموي.

وعندما لاحت بوادر نهاية الحكم، فضّل الكثير من السوريين – حتى من أنصار النظام – الركون إلى الأمر الواقع بدلاً من الدفاع اليائس عن نظام أوصل البلاد إلى الدمار. تزامن ذلك مع **تحييد الحلفاء الإقليميين** للأسد: إيران وجدت نفسها معزولة تحت ضغط الضربات الإسرائيلية المكثفة (التي قتلت قادة من الحرس الثوري على الأراضي السورية) فيما انشغلت روسيا بمأزقها الأوكراني وبدت غير مستعدة لتوريط جيشها أكثر. وهكذا، انهار ما تبقى من **"جدار الخوف"** سريعًا، وانقلب ميزان القوة في فترة وجيزة بشكل دراماتيكي كما حصل في تجارب تاريخية كتهاوي جدار برلين.

وكما وصف محللون غربيون، فإن سقوط النظام السوري جاء أشبه بسقوط مفاجئ للإمبراطورية السوفيتية في انعكاساته الجيوسياسية .فقد هرب الرئيس وحاشيته بطائرة إلى روسيا، وتركوا وراءهم دولة مفككة وجيشًا مستسلمًا ومنشآت فارغة دخلها المنتصرون بسهولة. إن **فهم هذه العوامل مجتمعة** –الميدانية والنفسية والدولية – يشرح كيف انطوت صفحة نظام الأسد بهذه السرعة، بعد أن صمد لسنوات بفضل دعم حلفائه، ثم وجدهم عاجزين عن إنقاذه في لحظة الحقيقة

صعود المعارضة السورية وأسباب انتصارها الخفية

لم يكن انتصار المعارضة السورية وليد الصدفة، بل نتاج تراكم عوامل **ظاهرة وخفية** على مدار سنوات الصراع. فعلى السطح، برز **تماسك غير مسبوق** بين فصائل المعارضة المسلحة في الفترة الأخيرة قبل سقوط دمشق، بدفعٍ من تفاهمات إقليمية أعادت توحيد صفوفها. لكن وراء الكواليس، كانت هناك أسباب أعمق وهيكلة دعم إقليمي ودولي – بعضها معلن والكثير منه غير معلن – مهّدت الطريق لانتصارها. فيما يلي نستعرض أبرز تلك الأسباب الخفية والحقيقية لصعود المعارضة:

1. إعادة هيكلة الدعم الخارجي للمعارضة :

منذ بدايات الحراك المسلح، تلقت الفصائل المعارضة دعمًا واسعًا من تركيا ودول الخليج والولايات المتحدة ودول أوروبية، وإن اختلفت أشكاله على مدار السنين. ورغم تراجع هذا الدعم في فترات معينة) كما حين أوقفت واشنطن برنامج الـ CIAلتسليح المعارضة عام 2017)، فقد استمر **الدعم السري** عبر قنوات أخرى حتى 2024. تكشف وثائق استخبارية مسربة أن وكالة الاستخبارات الأمريكية أدارت برنامجًا سريًا منذ 2012 لتدريب وتسليح المقاتلين ضد الأسد .شمل ذلك توفير بنادق هجومية وقواذف مضادة للدروع وذخائر عبر الأراضي التركية والأردنية .

كما مولت واشنطن جماعات مدنية معارضة وهيّأت خططًا لإدارة المناطق بعد الأسد (رغم تردد إدارة أوباما آنذاك في تنفيذ خطة إسقاط النظام بشكل مباشر) .وإلى جانب الأمريكيين، لعبت **تركيا ودول الخليج** دور الممول

الرئيسي. فقد قدّمت الرياض والدوحة مبالغ طائلة لإمداد الفصائل بالسلاح – وفي 2015 قدّرت مصادر استخبارية دعم الرياض المالي والعسكري لعدة مجموعات معارضة بمليارات الدولارات .أضف إلى ذلك أن إسرائيل نفسها – وبرغم عدائها المعلن للإسلاميين – قدمت دعمًا سريًا لبعض فصائل المعارضة في الجنوب بهدف إبعاد الميليشيات الإيرانية عن حدودها .

كشف تقرير لمجلة*فورين بوليسي* أن إسرائيل قامت بتمويل وتسليح ما لا يقل عن 12 مجموعة معارضة جنوب سوريا بشكل سري، وزودتها ببنادق ورشاشات وقذائف مورتر وحتى رواتب شهرية للمقاتلين (حوالي 75 دولارًا لكل مقاتل) .ورغم أن هذا الدعم الإسرائيلي كان محدود النطاق (محصورًا في منطقة الجولان لتشكيل منطقة عازلة)، إلا أنه مؤشر على مدى تقاطع مصالح أطراف شتى في دعم إسقاط الأسد.

2. الأسباب الخفية: التوافقات غير المعلنة بين القوى الكبرى :

لعبت **السياسات غير المعلنة** لكل من واشنطن وأنقرة وتل أبيب وغيرها دورًا حاسمًا في ترجيح كفة المعارضة. فعلى الرغم من التصريحات الأمريكية الرسمية بأن هدفها في سوريا محصور بمحاربة داعش، تشير تحليلات مستقلة إلى أن **استراتيجية واشنطن الضمنية** كانت إضعاف نظام الأسد لإخراج إيران من المعادلة .العقوبات الأمريكية المشددة (خاصة "قانون قيصر" 2020) أغرقت الاقتصاد السوري وأفقرت موارده، ما أضعف قدرة النظام على تمويل آلته الحربية .

ورغم أن واشنطن لم تتدخل عسكريًا لإسقاط الأسد، إلا أنها في الوقت الحاسم **لم تعرقل** التحرك التركي-المعارض بل ربما شجعته ضمنيًا كونه يحقق هدف إقصاء إيران .كما أن **تركيا** –التي كانت قبل 2024 تسعى لتطبيع مشروط مع الأسد – بدا أنها غيرت موقفها سرًا عندما لم تحصل على تنازلات بشأن الأكراد أو اللاجئين .يُعتقد أن أنقرة أعطت قيادات المعارضة الضوء الأخضر للهجوم عندما أخفق مسار التطبيع مع دمشق وتعنت الأسد في مطالبه (خصوصًا رفضه سحب الميليشيات الكردية).

في المحصلة، **تقاطعت مصالح تركيا وأمريكا ودول الخليج وإسرائيل** عند نقطة إسقاط النظام: كل طرف لأسبابه (تركيا لإنهاء خطر الأكراد وعودة اللاجئين، الخليج لإضعاف إيران، إسرائيل لقطع جسر الأسلحة إلى حزب الله، والغرب لمعاقبة دمشق على الجرائم وضمان ترتيب جديد موالٍ له). وقد تكشفت بعض خيوط هذه التوافقات عبر وثيقة استخباراتية أمريكية سُرّبت تعود لأغسطس 2012. ذكرت هذه الوثيقة الصادرة عن وكالة استخبارات الدفاع أن القوى الداعمة للمعارضة (الغرب والخليج وتركيا) **كانت على دراية بأن المتشددين قد يبرزون في صفوف الثورة**، بل ورأت في نشوء "إمارة سلفية" في شرق سوريا تطورًا مرغوبًا فيه لعزل نظام الأسد .

وجاء في التقرير أن ظهور كيان متطرف مرتبط بالقاعدة في المنطقة الشرقية هو "بالضبط ما تريده القوى الداعمة للمعارضة" حينها –في إشارة إلى استعداد تلك القوى لتحمل أخطار التطرف مقابل تحقيق هدف إسقاط النظام. ورغم تغير الظروف لاحقًا مع صعود داعش وضرورة محاربته، إلا أن **جوهر السياسة** بقي تقويض النظام السوري حتى وإن استفاد الجهاديون مرحليًا .هذه الاعتبارات السرية تفسر ربما **تردد الغرب في دعم حل سياسي يبقي الأسد**؛ فقد اعتُبر رحيله مفتاحًا لإضعاف خصومهم (إيران وروسيا) حتى مع كلفة الفوضى المؤقتة.

3. الدعم الإقليمي غير المعلن :

إلى جانب الدعم المعلن من تركيا وقطر والسعودية للفصائل المعارضة، برز دعم إقليمي غير مباشر. مثلًا، **الأردن** استضاف مركز عمليات سري (موك) أشرف عليه خبراء أمريكيون وغربيون لتنسيق دعم فصائل الجبهة الجنوبية بالسلاح والمعلومات الاستخبارية. كما أن **الإمارات** التي بدت وكأنها تعيد وصل العلاقات مع الأسد عام 2021-2023، يعتقد أنها مارست ضغوطًا هادئة عليه للتخلي عن إيران، ولما فشل ذلك دعمت توجه إزاحته في الكواليس بالتنسيق مع الرياض.

أما **إيران** –الداعم الرئيسي للأسد – فشهدت دعمها ينحسر بشكل غير معلن في الأشهر الأخيرة قبل سقوطه نتيجة أزمتها الاقتصادية الداخلية واستنزافها في سوريا لسنوات. ورغم استمرار تواجد آلاف المقاتلين الموالين لإيران في سوريا (من حزب الله وفاطميون وغيرهم)، إلا أن قدرة طهران على تمويل وإمداد هذه القوات تراجعت تحت وطأة العقوبات والضربات الإسرائيلية .

وفي المقابل، كثفت دول كقطر وتركيا دعمهما المالي والتسليحي للمعارضة في مرحلة الهجوم الأخير بشكل غير معلن. وتشير تقارير مستقلة إلى وصول **أسلحة نوعية** ومتطورة للمعارضة قُبيل المعركة الفاصلة، بينها ربما صواريخ مضادة للدروع أكثر تطورًا من صواريخ الـ TOWالتي حصلت عليها سابقًا، وربما بعض الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة التي غضت القوى الكبرى الطرف عن استخدامها لأول مرة لشل طيران النظام. ولا يُستبعد أن بعض هذه الأسلحة مولتها دول خليجية سرًا ونُقلت عبر تركيا.

4. الزخم الشعبي والثوري المتجدد :

لا يمكن إغفال أن الانتصار ما كان ليتحقق لولا **حاضنة شعبية** واسعة عادت ووقفت خلف المعارضة في 2024. فبعد سنوات من خيبة الأمل، تجدد الأمل مع أخبار تقدم الثوار صوب دمشق. خرجت مظاهرات تأييد في إدلب ومناطق الشمال المحرر، وحتى في درعا جنوبًا تجدد الحراك المدني بالتزامن مع التحركات العسكرية. هذا الضغط الشعبي الداخلي والخارجي منح المعارضة دفعة معنوية كبيرة، وأفقد النظام أحد أوراقه وهو ادعاء تمثيل الشعب.

كما أن **الانقسامات داخل النظام** (حيث تردد أن بعض الشخصيات العلوية البارزة فتحت قنوات تواصل مع المعارضة لضمان سلامة طائفتها) ولعبت دورًا خفيًا في تسهيل انتقال السلطة. هكذا تمكنت المعارضة من **استقطاب شرائح جديدة** وخلق اصطفاف وطني أوسع في الشهور التي سبقت سقوط النظام، مستفيدة من إنهاك الجميع ورغبتهم بالخلاص.

وباختصار، فإن **صعود المعارضة السورية وانتصارها** كان تتويجًا لعوامل متشابكة: وحدة عسكرية ميدانية بين الفصائل، دعم خارجي كثيف – معلن وخفي – صب في ترجيح كفتها، تخطيط استراتيجي نسقته قوى كبرى من وراء الستار، تآكل في معسكر النظام وداعميه، وتجدد للإرادة الشعبية بتغيير جذري. هذه العوامل مجتمعة صنعت اللحظة التاريخية التي تمكنت فيها المعارضة من إنهاء نصف قرن من حكم عائلة الأسد خلال أيام، فاتحة الباب لواقع جديد في سوريا والمنطقة.

التنافس الدولي: أبعاد جيوسياسية متعددة على الأرض السورية

شهدت الساحة السورية تداخلًا غير مسبوق لمصالح القوى الكبرى والإقليمية، مما أفرز سلسلة من **التنافسات الثنائية** التي تركت بصماتها على مسار الحرب ومآلاتها. ويمكن تحديد ثلاث محاور بارزة لهذا التنافس الدولي على سوريا: المحور الأوروبي–الروسي، والمحور الأمريكي–الإيراني، والمحور الإسرائيلي–التركي. نحلل أدناه كل محور منها وآثاره على مجريات الأحداث السورية:

التنافس الأوروبي–الروسي في سوريا

منذ بداية الصراع، تبنى الاتحاد الأوروبي موقفًا داعمًا للثورة السورية سياسيًا وإنسانيًا، مقابل الموقف الروسي الداعم بقوة للنظام. وقد **تواجهت أوروبا وروسيا دبلوماسيًا** مرارًا في الأمم المتحدة بشأن سوريا – حيث استخدمت موسكو حق النقض ضد مشاريع قرارات صاغتها دول أوروبية لفرض عقوبات أو إحالة جرائم حرب في سوريا إلى المحاكم الدولية بالنسبة لأوروبا، مثلت الحرب مأساة إنسانية فجرت **أكبر أزمة لجوء** منذ الحرب العالمية الثانية، تدفق خلالها ملايين السوريين إلى تركيا وأوروبا.

لذلك أولت دول الاتحاد أهمية قصوى لوقف القتال واستئناف العملية السياسية وفق قرارات الأمم المتحدة (بيان جنيف 2012 والقرار 2254) لضمان الاستقرار الذي يحد من موجات النزوح .كما رأت العواصم الأوروبية في بقاء الأسد – المسؤول عن انتهاكات جسيمة وجرائم موثقة – عائقًا أمام إحلال السلام واستقرار المنطقة، وطالبت برحيله كجزء من أي حل .على الجانب الآخر، اعتبرت روسيا سوريا حجر الزاوية في استراتيجيتها الشرق أوسطية. فقاعدة طرطوس البحرية ونقطة تموضع قواتها في حميميم تمنحها **موطئ قدم استراتيجي على البحر المتوسط**، ناهيك عن أن موسكو رأت في الدفاع عن حليفها السوري رسالة تحدٍ للغرب بألا يتجاوز "الخطوط الحمراء" الروسية في مناطق نفوذها التقليدية .

وعليه، **سعت روسيا إلى احتواء النفوذ الأوروبي** في الملف السوري عبر مسار أستانة الذي همّش الجهود الأممية المدعومة أوروبيًا .كما اتهمت موسكو الأوروبيين بتسييس قضية المساعدات الإنسانية واستخدام العقوبات الاقتصادية (العقوبات الأوروبية المفروضة على شخصيات وكيانات تابعة للنظام) لإسقاط الحكومة السورية .في ذروة الأزمة (2015-2016) بلغت المواجهة ذروتها عندما تدخلت روسيا عسكريًا، الأمر الذي انتقدته أوروبا بوصفه إطالة لأمد الحرب ومعاناة المدنيين .

فردّت موسكو باتهام الأوروبيين والأمريكيين بدعم "إرهابيين" للإطاحة بحليفها. هكذا تبلورت معادلة أشبه بالحرب الباردة على الأرض السورية :**روسيا تقدم السلاح والغطاء السياسي للأسد، مقابل دعم أوروبي – في معظمه غير عسكري – للمعارضة** .ورغم أن دولًا أوروبية (كفرنسا وبريطانيا) شاركت ضمن التحالف الدولي ضد داعش وقصفت أهدافًا لتنظيم الدولة في سوريا، إلا أنها تجنبت مواجهة مباشرة مع قوات النظام وحلفائه الروس. وبدلاً من ذلك ركزت أوروبا على **الجهد الإنساني**، حيث قدم الاتحاد الأوروبي أكبر حصة من المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين السوريين (أكثر من 10 مليارات يورو حتى 2023)، كما استضافت دول كألمانيا والسويد أعدادًا كبيرة من اللاجئين رغم ما سببته من تجاذبات سياسية داخلية.

أثر هذا التنافس الأوروبي–الروسي بشكل واضح على مسار النزاع: فإصرار أوروبا على ربط المساهمة بإعادة الإعمار بتحقيق انتقال سياسي قطع الطريق على أي محاولة روسية لـ"تعويم" النظام دوليًا بعد 2018

.كذلك فإن **غياب التنسيق الروسي–الأوروبي** أبقى مسارات الحل مزدوجة: جنيف برعاية أممية (مرجوة أوروبيًا وأمريكيًا) مقابل مسار أستانة برعاية روسيا وإيران وتركيا. كما انعكس التصادم في المواقف على الأرض عبر **حرب إعلام ونفوذ؛** فبينما صورت وسائل الإعلام الغربية الوجود الروسي بأنه دعم "لنظام دموي"، اعتبرت موسكو الأوروبيين جزءًا من مشروع "تغيير الأنظمة" الذي بدأوه في ليبيا ويريدون تكراره في سوريا .ومع سقوط النظام في 2024، بات النفوذ الروسي في سوريا مهددًا بخروجه من اللعبة، فيما رأت أوروبا في الحدث انتصارًا لموقفها الأخلاقي ودعوتها المبكرة لرحيل الأسد. ومع ذلك، ما زال على الأوروبيين التعامل بحذر مع الدور الروسي فيما بعد الأسد؛ إذ تحتفظ موسكو بوجود عسكري (قاعدتي طرطوس وحميميم) يستند لاتفاقيات مع الدولة السورية .وقد قبلت القوى المنتصرة مبدئيًا باستمرار هذا الوجود بموجب **"صفقة ضمنية "**لضمان عدم عرقلة موسكو للتغيير.

إن التنافس الأوروبي–الروسي في سوريا بيّن حدود القوة الناعمة الأوروبية مقابل الإصرار الروسي الخشن، وانتهى بفقدان موسكو رهانها على الأسد مقابل حفاظها بصعوبة على مصالحها الأساسية، في حين تستعد أوروبا الآن لتوظيف نفوذها المالي والدبلوماسي في مرحلة إعادة الإعمار ودعم التحول السياسي في سوريا، بعد أن انزاح العائق الروسي (المتمثل بالفيتو عن أي تحول) جزئيًا بخروج حليفها من السلطة.

التنافس الأمريكي–الإيراني: ساحة صراع في أرض الشام

مثّل الصراع في سوريا فصلًا أساسيًا من فصول المواجهة الأوسع بين الولايات المتحدة وإيران على نفوذ الشرق الأوسط. فقد اعتبرت طهران بقاء الأسد في السلطة **حجر زاوية في محور المقاومة** الذي يربطها بحزب الله اللبناني، ويوفر لها ممرًا بريًا لإيصال السلاح والدعم إلى جنوب لبنان لمواجهة إسرائيل .وبالفعل، طوال سنوات الحرب، استغلّت إيران الأراضي السورية لإقامة قواعد ونقل صواريخ متطورة وطائرات مسيّرة إلى حزب الله، مما جعل سوريا امتدادًا استراتيجيًا لنفوذ إيران الإقليمي .في المقابل، نظرت واشنطن وحلفاؤها إلى الوجود الإيراني في سوريا كتهديد يجب احتواؤه. واتخذ **التنافس الأمريكي–الإيراني في سوريا** أشكالًا متعددة: دعم أمريكي (مباشر أو ضمني) لقوى معارضة مناوئة للنظام الإيراني، مقابل تعبئة إيران لمليشيات شيعية عابرة للحدود لدعم الأسد.

وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع معقد؛ فهي رسميًا دخلت سوريا لمحاربة داعش بدءًا من 2014، ونشرت قوات خاصة في الشرق السوري لهذا الغرض. لكن تلك القوات الأمريكية (نحو 900 جندي) تمركزت أيضًا في مناطق مهمة استراتيجيًا، أبرزها قاعدة **التنف** عند تقاطع الحدود السورية–العراقية–الأردنية .اختارت واشنطن هذا الموقع تحديدًا لأنه يقع على الطريق البري بين طهران ودمشق، وبالتالي شكّل نقطة لقطع الطريق على أي إمداد إيراني عبر العراق إلى سوريا.

ويقر مسؤولون أمريكيون بأن قاعدة التنف مثّلت "أداة منخفضة التكلفة وعالية التأثير" ليس فقط ضد داعش، بل أيضًا **لعرقلة الأنشطة الإيرانية** وامتلاك ورقة ضغط على مستقبل سوريا .بالتوازي، مارست واشنطن ضغوطًا اقتصادية هائلة على النظام السوري لإضعاف شرايين تمويله لإيران وحزب الله. فإدارة ترامب كثفت العقوبات عبر "قانون قيصر" 2020 الذي استهدف أي جهة تتعامل مع دمشق، **ضمن استراتيجية "الضغط الأقصى" على إيران** وحلفائها .وقد وُصفت تلك العقوبات بأنها **سلاح اقتصادي** أدى لانهيار الليرة السورية بنسبة 70% في منتصف 2020، وخلق أزمة وقود وغذاء خانقة .ورغم أن المتضرر الأول كان الشعب

السوري، إلا أن مهندسي العقوبات رأوا فيها وسيلة لخنق النفوذ الإيراني عبر **إسقاط حليفها أو إجباره على فك التحالف**.

على الجانب الآخر، **ضاعفت إيران رهاناتها في سوريا** مع شعورها باستهداف مشروعها الإقليمي. فبعد 2011، أرسلت طهران نخبة من **قادة الحرس الثوري** إلى دمشق لتنسيق الدفاع عن النظام، وجندت ميليشيات طائفية بالآلاف من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان .وقدرت بعض التقارير عدد المقاتلين الشيعة الأجانب الذين جلبتهم إيران إلى سوريا بحوالي 20 ألف عنصر في ذروة الحرب، بينهم ما يصل إلى 8 آلاف من الأفغان (لواء فاطميون) وأكثر من 7 آلاف عراقي، بالإضافة إلى 8-10 آلاف عنصر من حزب الله .تكبدت هذه القوات خسائر فادحة (قُتل أكثر من 2000 مقاتل أفغاني و1800 من حزب الله خلال الحرب)، لكن إيران بدت مصممة على منع سقوط دمشق بيد معارضيها مهما كان الثمن.

وأثمر هذا التدخل بتمكين النظام من الصمود أمام الضغط العسكري للمعارضة لسنوات. هنا اصطدمت الإستراتيجية الإيرانية مباشرة بالسياسة الأمريكية في المنطقة. فمع هزيمة داعش إقليميًا بحلول 2019، حوّلت واشنطن تركيزها إلى **"دحر النفوذ الإيراني "**فيما سُمي حملة "مواجهة التهديد الإيراني" في سوريا والعراق .وأوعزت أمريكا لإسرائيل بتصعيد ضرباتها ضد الأهداف الإيرانية في سوريا – وهو ما تم فعلًا: حيث **نفذت إسرائيل مئات الضربات الجوية** (أكثر من 200 غارة بين 2017 و2018 فقط) استهدفت قواعد ومستودعات أسلحة إيرانية في عمق سوريا .

وكانت النتيجة إضعاف تدريجي للتموضع الإيراني، حيث اضطرت طهران لسحب بعض قواتها بعيدًا عن الحدود مع إسرائيل بضغط روسي عام 2018 (تراجعت 85 كم عن الجولان وفق اتفاق روسي-إسرائيلي) . كما تعرضت خطوط الإمداد بين إيران وسوريا لهجمات مستمرة (سواء بغارات إسرائيلية أو عمليات غامضة على الحدود العراقية). وهكذا، **استنزفت إيران اقتصاديًا وعسكريًا** على الأرض السورية بفعل هذا التنافس، لكن طهران رفضت الاستسلام.

لقد أثر التنافس الأمريكي–الإيراني على سوريا بطرق متعددة. فمن جهة، **أطال أمد الحرب** إذ سعى كل طرف لتجنب هزيمة حلفائه: إيران منعت سقوط الأسد فيما الولايات المتحدة وحلفاؤها منعوا انتصار الأسد الكامل على المعارضة. ومن جهة أخرى، **حول سوريا إلى ساحة مواجهة إقليمية** تتجاوز مطالب الشعب السوري ذاته. وعندما انهار النظام أخيرًا في 2024، اعتُبر ذلك **ضربة قاصمة لمشروع إيران الإقليمي** .فقد خسرت طهران جسرها البري إلى لبنان وقاعدة انطلاق ضد إسرائيل .ووصف إعلاميون ذلك بأنه **انهيار لـ"محور المقاومة "**بالمنطقة .

ومع ذلك، لم ينته الصراع الأمريكي–الإيراني في سوريا تمامًا: فالميليشيات الموالية لإيران ما زالت متواجدة في بعض الجيوب (خاصة في دير الزور والبوكمال)، وقد تلجأ طهران لإثارة الفوضى في سوريا عبرها لتقويض النظام الجديد المدعوم من خصومها. على الجانب الأمريكي، ورغم ترحيب واشنطن بتغيير النظام في دمشق، فهي لا تزال حذرة من تنامي نفوذ جماعات إسلامية متشددة (كهيئة تحرير الشام) في السلطة الجديدة، مما قد يخلق تهديدات من نوع آخر.

لذا يُتوقع أن تستمر **سياسة الاحتواء المزدوج** :أي منع عودة داعش والقاعدة من جهة، وكبح أي محاولة إيرانية لزعزعة الوضع الجديد من جهة أخرى، عبر الإبقاء مؤقتًا على الوجود العسكري الأمريكي المحدود شرق

سوريا حتى استقرار الأوضاع. خلاصة القول، شكّل التنافس الأمريكي–الإيراني محركًا خفيًا كبيرًا للأحداث في سوريا طيلة العقد الماضي، وستظل ارتداداته مؤثرة على مستقبل سوريا الأمني والسياسي، سواء عبر ما تركه من دمار وهياكل مسلحة، أو عبر استمرار صراع النفوذ على أرض الشام وإن بأدوات مختلفة بعد سقوط الأسد.

التنافس الإسرائيلي–التركي: أهداف متقاطعة وصدام مصالح خفي

على الرغم من أن تركيا وإسرائيل لم تنخرطا في اشتباك مباشر في سوريا، فإن سياساتهما كانت على **مسار تصادمي غير مباشر** في كثير من الأحيان. فكلتاهما من القوى الإقليمية ذات المصالح العميقة بسوريا، لكن أولوياتهما ومخاوفهما اختلفت جذريًا. بالنسبة لتركيا، كان الهدف الأول هو **إسقاط نظام الأسد** الذي قطع أنقرة علاقاتها معه منذ 2011، وإقامة حكومة سورية جديدة صديقة لتركيا تمنع قيام كيان كرديautonom ي على حدودها .

وقد وفرت تركيا ملاذًا للمعارضة السورية (السياسية والعسكرية) ودعمت فصائلها بالمال والسلاح والتدريب كما نفذت القوات التركية عدة عمليات توغل شمال سوريا (درع الفرات 2016، غصن الزيتون 2018، نبع السلام 2019) لتحقيق هدفين: دحر تنظيم داعش، ومنع سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية – (YPG) التي تعتبرها امتدادًا لحزب العمال الكردستاني – على شريط حدودي متصل .في المقابل، **إسرائيل** وإن كانت معادية لنظام الأسد (الذي هو حليف عدوها إيران)، إلا أنها لم تجعل إسقاطه أولوية بنفس القدر. فقد اتخذت موقفًا براغماتيًا تمثل في **الحياد تجاه الحرب الأهلية** مع التركيز على منع تحول سوريا إلى قاعدة إيرانية متقدمة .

ولهذا، ضربت إسرائيل آلاف الأهداف داخل سوريا طوال السنوات الماضية، لكنها نادرًا ما استهدفت قوات النظام بشكل مباشر إن لم تكن مرتبطة بإيران .كان **الهدف الإسرائيلي الخفي** هو استمرار استنزاف أعدائها (نظام الأسد وإيران والجماعات الجهادية) لبعضهم البعض، دون انتصار حاسم لأي طرف، لضمان بقاء سوريا ضعيفة ومنشغلة .

وعبّر عن ذلك مسئولون إسرائيليون سابقون بأن "أسوأ سيناريو هو انتصار الطرف الخطأ" – أي سواء بقاء الأسد قويًا أو سيطرة إسلاميين معادين – لذا فالإبقاء على حالة "لا غالب ولا مغلوب" لفترة طويلة خدم مصلحة تل أبيب الأمنية.

رغم هذا التباين، وجدت أنقرة وتل أبيب نفسيهما أحيانًا في **تحالف ضمني** ضد تمدد إيران. فتركيا، رغم خلافها الأيديولوجي مع إسرائيل، لم تعترض على الضربات الجوية الإسرائيلية ضد المواقع الإيرانية في سوريا، بل ربما استفادت منها لأنها أضعفت عدوا مشتركًا (الميليشيات الشيعية) .

بالمقابل، **غضت إسرائيل الطرف** عن نقل تركيا لفصائل المعارضة الإسلامية والأسلحة عبر حدودها، رغم عداء إسرائيل التقليدي لأي تصاعد لنفوذ الإسلاميين، وذلك لأن الأولوية الإسرائيلية كانت تقليص نفوذ إيران وليس مواجهة النفوذ التركي في سوريا.

لكن ظهرت **نقاط تنافر** في سياسات البلدين أيضًا. فإسرائيل نظرت بقلق إلى رعاية تركيا لبعض الفصائل المعارضة المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين، والتي قد تحمل عقيدة معادية لإسرائيل مستقبلاً. كما أن تقارب أنقرة مع موسكو (عبر مسار أستانة) أثار حذر تل أبيب، إذ تخوفت إسرائيل من **مقايضات روسية-**

تركية قد تأتي على حساب حرية حركتها العسكرية في الأجواء السورية. مثلًا، عندما أسقطت تركيا مقاتلة روسية أواخر 2015 وتصاعد التوتر الروسي-التركي، خشيت إسرائيل من فقدان قناة التنسيق مع موسكو. لذلك حرصت إسرائيل دومًا على إبقاء **خط تواصل وثيق مع الجيش الروسي** في سوريا لتفادي أي اصطدام خلال غاراتها، بغض النظر عما تفعله تركيا في ساحات أخرى.

مع سقوط النظام وتغيير المشهد، برز نوع جديد من **التنافس الإسرائيلي–التركي** على النفوذ في سوريا المستقبل. فتركيا الآن في موقع الداعم الرئيسي للحكومة السورية الجديدة (حكومة أحمد الشرع)، مما يمنحها كلمة عليا في رسم سياسات دمشق. بينما إسرائيل تجد نفسها أمام معادلة جديدة: نظام معارض لإيران (وهذا إيجابي لإسرائيل) لكنه ذو نواة إسلامية سنية قوية (قد تكون معادية لإسرائيل على المدى البعيد). سارعت إسرائيل عقب انهيار النظام إلى اتخاذ إجراءات استباقية لضمان أمن حدودها الشمالية؛ فدفعت بقواتها إلى داخل منطقة فك الاشتباك بالجولان التي ظلت منزوعة السلاح منذ 1974 .سيطرت قوات إسرائيلية على مواقع استراتيجية مثل جبل الشيخ داخل الأراضي السورية بحجة منع تسلل الإرهابيين ولمنع وقوع أسلحة متطورة بأيدي جهات معادية.

أثار هذا التحرك حفيظة تركيا وحلفاء المعارضة المنتصرين الذين اعتبروه **انتهاكًا للسيادة السورية** حتى بعد سقوط النظام. وقد دعت فرنسا والإمارات وغيرهما إسرائيل للانسحاب الفوري من المنطقة العازلة احترامًا لاتفاق فك الاشتباك بالمقابل، أكدت إسرائيل أنها خطوة "مؤقتة ومحدودة" لضمان أمنها ولن تتحول لاحتلال دائم .لكن كثيرين يرون أن إسرائيل **ستحتفظ بنفوذ عسكري** في الجنوب السوري (خاصة على قمم جبل الشيخ) إلى أن تتأكد أن السلطة الجديدة في دمشق قابلة لضبط الأوضاع ومنع أي تهديد لأمن إسرائيل من جهتها، تسعى تركيا لأن تكون صاحبة الكلمة الفصل في الجنوب كما في الشمال. وقد تحاول عبر علاقاتها مع الفصائل المحلية كبح أي **توسع إسرائيلي** خارج حدود الجولان، مقابل تطمينات تقدمها لإسرائيل بشأن ضبط الحدود ومنع تسلل جماعات معادية.

خلاصة القول، التنافس الإسرائيلي–التركي في سوريا ظل محكومًا بضوابط عدم التصادم المباشر خلال الحرب، لكنه تجلى في اختلاف أجندات النفوذ. ومع نهاية حقبة الأسد، تجد الدولتان نفسيهما أمام واقع جديد: تركيا صاحبة نفوذ رسمي عبر دعم الحكومة الجديدة، وإسرائيل صاحبة نفوذ عسكري وأمني بحكم الأمر الواقع في الجنوب. سيتعين عليهما إما **التوصل لتفاهمات** ضمنية تحفظ مصالح الطرفين (مثلاً: قبول إسرائيل بالدور التركي شمالًا مقابل مراعاة أنقرة لمخاوف إسرائيل جنوبًا)، أو الدخول في **شد حبال دبلوماسي** حول شكل سوريا الجديدة.

وفي كل الأحوال، يبقى هدف تركيا ضمان وحدة سوريا دون كيان كردي مستقل، وهدف إسرائيل ضمان سوريا ضعيفة لا تشكل تهديدًا وبدون وجود إيراني .هذان الهدفان **غير متعارضين نظريًا**، مما قد يفتح مجالًا لتعاون غير مباشر بين أنقرة وتل أبيب في ترتيب المستقبل السوري، برغم الخلاف الأيديولوجي العميق بين حكومتيهما. فالبراغماتية التي أظهرتها سياستهما خلال الحرب قد تستمر بعد انتهائها، تحقيقًا لمصالح الأمن القومي لكل منهما.

الدور الصيني: الحضور الصامت والمصالح المستقبلية

ظلت **الصين** خلال معظم سنوات الحرب السورية لاعبًا خلف الكواليس، دعمت دمشق سياسيًا في المحافل الدولية دون انخراط عسكري مباشر. ومع ذلك، فإن لبكين مصالح استراتيجية في سوريا والمنطقة، انعكست في مواقفها طوال الصراع وتتبلور آفاقها للمستقبل. يمكن إيجاز الدور الصيني في سوريا عبر ثلاثة أبعاد : **دبلوماسي–مبدئي، واقتصادي–استراتيجي، وأمني–مستقبلي**.

أولًا: على الصعيد الدبلوماسي والمبدئي، تبنت الصين موقفًا حازمًا ضد أي تدخل خارجي لتغيير النظام في سوريا. فقد استخدمت **الفيتو في مجلس الأمن ثماني مرات** بالاشتراك مع روسيا لمنع صدور قرارات عقابية ضد نظام الأسد .وهذا رقم لافت، إذ يعادل نصف عدد مرات استخدام الصين لحق النقض في تاريخها، مما يدل على مدى أهمية المسألة السورية لدى القيادة الصينية .لم يكن دعم الصين للأسد شخصيًا أو لنظامه البعثي بقدر ما كان **دفاعًا عن مبدأ سيادي** تخشى بكين من المساس به.

فمع انطلاق ثورات "الربيع العربي" مطلع 2011، رأت الصين في سقوط أنظمة عربية تحت ضغط احتجاجات شعبية وبمساعدة تدخلات غربية سابقات خطيرات قد تستغل لإلهام اضطرابات داخل الصين أو على تخومها . عانت الصين نفسها من حركات تمرّد واضطرابات (في التبت وشينجيانغ وغيرها)، وشهدت عام 2010 وحده متوسط 500 **"حادث شغب" يوميًا** وفق إحصاءات رسمية.

لذا عندما بدأت الدول الغربية في 2011 بالدعوة لتنحي الأسد، وقصف الناتو لليبيا، تولد لدى بكين **شعور عميق بالتهديد** من فكرة تغيير الأنظمة مدعومًا خارجيًا .ومن هنا جاء تصميمها على منع تكرار السيناريو الليبي في سوريا. إضافة لذلك، تدرك الصين أن نجاح الغرب في إسقاط النظام السوري سيمثل سابقة قد تشجّع مستقبلاً على تحدي أنظمة حليفة لبكين أو ربما النظام الصيني ذاته تحت دعاوى حقوق الإنسان.

من هذا المنطلق، اتسم الدور الصيني في الأزمة السورية بأنه **"داعم من الخلف"**: وفّرت بكين الغطاء السياسي في مجلس الأمن للأسد، وأرسلت بعض المساعدات الاقتصادية المحدودة للحكومة السورية، دون أن تتورط في المستنقع عسكريًا. وفي المقابل، حرصت الصين أيضًا على إبقاء قنوات تواصل مع المعارضة السورية للحفاظ على مصالحها أيًا كان المنتصر. هذا التوازن الحذر عكس براغماتية بكين التي راهنت على **استقرار طويل الأمد** في سوريا يضمن بيئة مناسبة لمشاريعها الاقتصادية مستقبلًا.

ثانيًا: اقتصاديًا واستراتيجيًا، ليست سوريا شريكًا تجاريًا كبيرًا للصين مقارنة بدول المنطقة الأخرى، إلا أنها تحمل أهمية جغرافية في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية .(BRI) انضمت دمشق رسميًا إلى مبادرة الحزام والطريق في يناير 2022، على أمل جذب استثمارات صينية لإعادة الإعمار. بدت سوريا حينها كسوق مناسبة لشركات البنى التحتية الصينية نظرًا لحجم الدمار الهائل وحاجة البلاد لمشاريع إعادة بناء.

ومع ذلك، ظلت **الصين مترددة في ضخ أموال** فعلية في سوريا خلال وجود الأسد. إذ تخشى بكين من البيئة عالية المخاطر: عقوبات غربية خانقة، وعدم استقرار أمني، وعائد استثماري مشكوك فيه .تُظهر الأرقام أن حجم التجارة السنوية بين الصين وسوريا انخفض من ذروته 2 مليار دولار عام 2011 إلى 541 مليون فقط في 2022 –أي أن العلاقات الاقتصادية كانت شبه متوقفة .حتى تعهدات الاستثمار الصينية بقيت ضئيلة، باستثناء مشاريع طاقة واتصالات صغيرة. وبحسب محللين، وضعت الصين **سوريا في خانة "الصديق**

الخطِر :"صديق سياسي تستحق دعمه دوليًا، لكن الاستثمار المالي فيه مؤجل لحين تغير الظروف .الآن وبعد سقوط الأسد، **تحسنت الآفاق أمام انخراط صيني أكبر**.

فمن جهة، قد تُرفع أو تخفف العقوبات الغربية مع ذهاب النظام السابق، ما يفتح الباب أمام الشركات الصينية للمنافسة في عقود إعادة الإعمار الممولة خليجيًا ودوليًا. ومن جهة أخرى، ترحب الحكومة السورية الجديدة بعلاقات متوازنة مع جميع الأطراف تشمل الصين، لضمان عدم ارتهانها كليًا للغرب أو تركيا. وكانت بكين قد استبقت الأحداث بتوقيع اتفاق "شراكة استراتيجية" مع دمشق في سبتمبر 2023 عندما زار الأسد الصين، في إشارة إلى أنها تريد حفظ موقع لها في سوريا المستقبل. صحيح أن تلك "الشراكة" كانت أقرب للبروتوكول ولا تتضمن التزامات محددة، إلا أنها تعني استعداد الصين للتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك (مثل مشاريع البنية التحتية والطاقة) .

عينا الصين على موقع سوريا الجغرافي كمعبر محتمل لطرق التجارة البرية والبحرية إلى أوروبا عبر المتوسط، وكحلقة وصل في إمدادات الطاقة إذا استقر الإقليم. وربما تفكر الصين أيضًا في ميناء اللاذقية ليكون محطة ضمن مبادرة الحزام والطريق، رغم أن روسيا سبقتها بالسيطرة على ميناء طرطوس.

ثالثًا: أمنيًا ومستقبليًا، لدى الصين **مخاوف خاصة تتعلق بالإسلاميين الإيغور** الذين انضموا للقتال في سوريا. تقدر تقارير أن المئات من أقلية الإيغور الصينية (من إقليم شينجيانغ) هاجروا مع عائلاتهم لسوريا وشكلوا فصيلاً جهادياً (الحزب الإسلامي التركستاني) حارب تحت لواء هيئة تحرير الشام. وقد نقل عن مقاتلين إيغور قولهم إنهم جاؤوا لسوريا "ليتعلموا القتال ثم يعودوا للصين ."تنظر بكين بجدية بالغة لهذا التهديد، إذ تخشى عودة مقاتلين مدربين وتنفيذهم عمليات داخل الصين. عليه، حافظت الصين على تواصل أمني مع دمشق طوال الحرب، بل وأرسلت مستشارين لمساعدة الجيش السوري في تعقب الإيغور.

وهناك تقارير غير مؤكدة عن قيام الصين بتقديم معدات عسكرية أو حتى نشر عناصر من قواتها الخاصة "صيادي الإرهاب" في سوريا لاستهداف الجماعات التركستانية. بعد سقوط النظام، يبرز تحدي التعامل مع **مقاتلي الحزب التركستاني** .على الأرجح ستطالب بكين الحكومة السورية الجديدة بتسليم أو القضاء على ما تبقى من الإيغور في إدلب. وقد تعرض الصين حوافز اقتصادية مقابل تعاون دمشق في هذا الملف الحساس بالنسبة لها. كما قد تزيد **مساهمة الصين في جهود إعادة الاستقرار** الأمني بسوريا عبر دعم برامج نزع التطرف وإعادة الإعمار في مناطق كانت تحت سيطرة داعش، منعًا لعودة ظهور التنظيمات الإرهابية التي قد تهدد مصالح الصين أو رعاياها في الشرق الأوسط.

في المحصلة، يمكن وصف الدور الصيني في سوريا بأنه **"القوة الهادئة "**التي كان تأثيرها أقل صخبًا من روسيا وأمريكا، لكنه ليس أقل أهمية. فقد ضمنت بكين عدم تهميشها في أي ترتيبات دولية حول سوريا عبر الفيتو والدبلوماسية النشطة وراء الستار.

والآن، مع انفتاح فصل جديد في سوريا، تبدو الصين مستعدة لجني ثمار نهجها الحذر. فهي **مقبولة لدى جميع الأطراف** –لم تستعمر سوريا تاريخيًا كالغرب، وليست عدوًا عقائديًا كإيران أو خصمًا إقليميًا كتركيا. هذا يتيح لها لعب دور الجسر بين المعسكرات المختلفة، وربما المساهمة في الاستثمار وإعادة البناء دون أجندة سياسية ظاهرة. ومع ذلك، ستبقى أولويات الصين مرتبطة بمصالحها المباشرة: ضمان الاستقرار لمنع تصدير التطرف إليها، وتعزيز نفوذها الاقتصادي ضمن مبادرة الحزام والطريق، وتوظيف الحالة السورية كنموذج تروج عبره

لرؤيتها في **"حل النزاعات بالحوار لا التدخل** – "وهي الرؤية التي طالما دافعت عنها في المحافل الدولية خلال الحرب.

سوريا بالنسبة للصين ساحة اختبار لقدرة بكين على المساهمة في حفظ السلم وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، وهو دور قد ترغب الصين في إبرازه لتعزيز مكانتها كقوة عالمية مسؤولة ضمن النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب.

تركيا ما بعد أردوغان وحكومة "الشرع": تحولات السياسة وتأثيرها على سوريا

أدى سقوط نظام الأسد إلى تغييرات سياسية عميقة ليس فقط في سوريا بل في الجوار الإقليمي، وخاصة في تركيا التي كانت اللاعب الخارجي الأبرز في الأزمة. فبعد انتصار المعارضة السورية، برز **نفوذ تركيا** كعامل حاسم في تشكيل السلطة الجديدة بدمشق، متمثلًا في **حكومة أحمد الشرع** التي حظيت بدعم قوي من أنقرة. تزامن ذلك مع متغير مهم داخل تركيا نفسها، وهو انتهاء حقبة الرئيس رجب طيب أردوغان – سواء عبر خسارته الانتخابات أو تنحيه – وصعود قيادة تركية جديدة واكبت هذه التطورات.

سنحلل كيف أثرت **المتغيرات في أنقرة بعد أردوغان** على الدور التركي بسوريا، وماذا تعنيه حكومة "الشرع" المدعومة من تركيا لمستقبل العلاقات بين البلدين.

1. سياسة تركيا السورية بعد أردوغان: استمرار بوجوه جديدة؟

طوال عهد أردوغان، تبنت تركيا دعمًا صريحًا للمعارضة السورية ودعت علنًا لرحيل الأسد .في السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام، بدأ أردوغان تغيير نبرته سعيًا إلى **تسوية براغماتية مع الأسد** تحت ضغط ملف اللاجئين والسيطرة الكردية في الشمال

لكن جهود التطبيع تلك تعثرت بسبب تعنت الأسد واشتراطه انسحاب القوات التركية أولًا، ما رفضته أنقرة . ومع فشل هذه المساعي، عادت تركيا فعليًا إلى خيار الحسم العسكري عبر حلفائها السوريين – وإن بصورة غير مباشرة. جاء سقوط النظام كتتويج لنهج أنقرة الأصلي. هنا، أحس حزب العدالة والتنمية الحاكم بـ**نصر سياسي** يعزز سرديته بأنه كان على حق في دعم الثورة.

ومع ذلك، طرأت تغيرات في الداخل التركي: فبسبب الوضع الاقتصادي وضغط الرأي العام، خسر أردوغان الانتخابات (في سيناريو افتراضي لهذا التحليل) وجاءت حكومة ائتلافية معارضة أكثر ميلًا للبراغماتية وأقل ارتباطًا أيديولوجيًا بالإخوان المسلمين. هذه الحكومة الجديدة – رغم اختلافها مع أردوغان داخليًا – إلا أنها **ورثت ملفات سياسته الخارجية**.

لقد وجدت أنقرة نفسها بعد سقوط الأسد **في موقع المنتصر الوصي** على دمشق. فالفصائل التي وصلت للحكم هي حليفة تقليدية لتركيا (بعضها تربطه صلات أيديولوجية بحزب أردوغان الإسلامي، وبعضها الآخر قوميون سنة مدعومون من أنقرة) .لذا أياً كانت هوية القيادة التركية (إسلامية أو علمانية معارضة)، ستدرك أنقرة أن لها مصلحة كبرى في **تثبيت نفوذها في سوريا الجديدة**.

ومن هنا يُتوقع **استمرار الخطوط العريضة للسياسة التركية** في سوريا حتى بعد أردوغان: النفوذ العسكري في الشمال لحين ضمان انهاء خطر الـYPG، وتأمين الحدود، وإعادة اللاجئين تدريجيًا، مع السعي لجعل دمشق الجديدة شريكًا لا خصمًا. الفرق ربما سيكون في **نبرة الخطاب وأسلوب التنفيذ** .فالحكومة التركية الجديدة قد

تكون أقل اندفاعًا وأحرص على التنسيق مع الحلفاء الغربيين في إدارة الملف السوري .أيضًا، المعارضة التركية التي تولت الحكم كانت تاريخيًا تدعو للحوار مع دمشق وتخشى تصاعد دور المتشددين الإسلاميين. لذا قد **تضغط أنقرة الجديدة على حكومة الشرع** لتكون أكثر شمولًا وتضم تمثيلًا علمانيًا أوسع – كخطوة لضمان قبول دولي.

ويمكن القول إن **جوهر المصلحة التركية لن يتغير بتغير الشخصيات** :تركيا تريد جارًا سوريًا مستقرًا بلا تهديد إرهابي أو انفصالي، وتريد دورًا مؤثرًا في ترتيباته المستقبلية. حكومة ما بعد أردوغان ستعمل لتحقيق ذلك ربما بتنسيق أكبر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بعدما زال سبب الخلاف (بقاء الأسد) الذي أبعد أنقرة عن الغرب سابقًا.

وبالفعل، تشير التحليلات إلى أن سقوط الأسد **قرّب تركيا مجددًا من المعسكر الغربي** وأبعدها نسبيًا عن روسيا وإيران، مما ينسجم مع توجهات المعارضة التركية التي انتقدت ارتماء أردوغان في أحضان موسكو. ومن هنا يمكن توقع **سياسة تركية أكثر توازنًا** :تعاون وثيق مع أوروبا وأمريكا في إعادة الإعمار وإعادة اللاجئين، مع المحافظة على خطوط تواصل مع روسيا لضمان أمن مصالحها (خاصة ما يتعلق ببقاء قواتها في مناطق محددة وبمسألة إدلب).

2. حكومة أحمد الشرع: صناعة تركية لرعاية مصالحها السورية

بعد سقوط نظام الأسد، تولّى أحمد الشرع (المعروف باسمه الحركي السابق أبو محمد الجولاني) زمام القيادة في دمشق كرئيس انتقالي. هذه اللحظة مثلت ذروة صعود شخصية مثيرة للجدل والتحولات؛ فالجولاني الذي بدأ كقيادي في القاعدة وتنقل بين الولاءات والتنظيمات، وجد نفسه الآن رئيسًا لسوريا يحظى بلقب "مُنقذ" عند البعض، و"متطرّف مراوغ" عند آخرين .إن حكومة أحمد الشرع تواجه اختبارًا صعبًا في إثبات قدرتها على قيادة سوريا بعيدًا عن الحرب والفوضى، وسط شكوك داخلية وخارجية كبيرة. فيما يلي نحلّل مدى قدرة هذه الحكومة على مجاراة المشهد الراهن، وأهم التحديات التي تواجهها، ومسألة غياب الغطاء السياسي الدولي الكافي، ومخاطر تغوّل الراديكاليين أو عودتهم إذا فشلت هذه الحكومة في مهامها.

شخصية أحمد الشرع وتحولاته :وُصف الشرع بأنه شخص "براغماتي منعش أو مخادع عظيم"، في إشارة إلى قدرته الفائقة على تغيير جلده وتحالفاته لتحقيق غاية واحدة: الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها .فقد بدأ مسيرته مع تنظيم القاعدة في العراق تحت قيادة أبو مصعب الزرقاوي، وسُجن في العراق ثم ظهر في سوريا مؤسسًا لجبهة النصرة (فرع القاعدة) عام 2012 لاحقًا انشق عن داعش عندما حاولت ابتلاع النصرة، وخاض معارك شرسة ضدها.

ثم في 2016، أعلن فك ارتباطه بتنظيم القاعدة ومحاولة تقديم نفسه كفصيل سوري محلي، وغيّر اسم تنظيمه إلى "هيئة تحرير الشام". خلال هذه المسيرة، عرف عنه الدهاء و**القدرة على كسب ثقة خصومه مؤقتًا ثم الانقلاب عليهم** .إذ تروي المصادر أنه أقنع قيادات مختلفة بأنه حليفها المخلص – من قادة القاعدة كأيمن الظواهري إلى ضباط مخابرات إقليميين – قبل أن يتخلى عنهم حين لا يعودون مفيدين لطموحه .هذه الخلفية تولّد حالة انقسام حوله:

فأنصاره يعتبرون أنه **قائد موهوب** استطاع التحرر من الأفكار المتطرفة عندما لم تعد تخدم قضية الشعب السوري، وتحلّى بالمرونة اللازمة لبناء تحالفات واسعة – ولولا ذلك لما نجح في إسقاط النظام. بالمقابل، يرى فيه خصومه مجرد **انتهازي خطير**، حافظ على جوهر متشدد خلف قناع الاعتدال .لذا يتساءل كثيرون: هل أحمد الشرع اليوم رجل دولة حقيقي يستطيع حكم بلد كسوريا، أم أنه زعيم ميليشيا سابق يفتقد رؤية تتجاوز عقلية التنظيمات السرية؟

هذا السؤال تتوقف عليه مصداقية الحكومة الجديدة داخليًا وخارجيًا. الشرع حاول طمأنة السوريين بإظهار نفسه بثوب مختلف؛ فظهر في مقابلات إعلامية مرتديًا زيًا مدنيًا بدل اللباس العسكري أو العمامة، وتحدث بلغة وطنية عامة لا دينية ضيقة، ودعا الكفاءات السورية في الخارج للعودة والمساهمة .كما التقى شخصيات دينية مسيحية في دمشق ووعدها بضمان حرية العبادة وحماية الكنائس، وزار حيًا للأقليات معلنًا أن "سوريا لكل أبنائها". هذه الخطوات العلاقاتية مهمة لكن يبقى الحكم على الأفعال.

وكون أنقرة هي من دعمت تشكيل حكومته، فهذا يعني أن **نفوذ تركيا على دمشق اليوم في ذروته** .فقد باتت السياسات الكبرى – الأمنية والاقتصادية – منسقة مع أنقرة التي أصبحت **شبه وصية** على سوريا خلال الفترة الانتقالية. بالفعل، صرّح وزير الخارجية التركي (حاقان فيدان) في الأيام التالية لسقوط الأسد بأن تركيا تولي أهمية قصوى لوحدة سوريا واستقرارها بما يتيح عودة الملايين من اللاجئين لديارهم .بمعنى آخر، ترى أنقرة أنها المسؤولة عن **ضمان استقرار الحكومة الجديدة** كي تتمكن من تلبية الأهداف التركية (وأهمها عودة اللاجئين وإقصاء الأكراد الانفصاليين).

ومن المرجح أن حكومة الشرع التزمت لأنقرة بتفاهمات غير معلنة تشمل **منح امتيازات اقتصادية** لتركيا في الشمال السوري (عقود إعادة الإعمار، إدارة مناطق درع الفرات وغيرها)، و**التنسيق الأمني ضد حزب العمال الكردستاني** –أي التزام دمشق الجديدة بمنع أي نشاط للـ PKKأو ذراعه السوري (قسد) يهدد تركيا .وربما وافق الشرع أيضًا على **بقاء القوات التركية** في مواقعها الحالية بالشمال بشكل مؤقت كضامن ضد عودة الفوضى أو الإرهاب، لحين إعادة هيكلة الجيش السوري وضمان قدرته على مسك الحدود.

هذه الترتيبات تعني أن تركيا حققت جزءًا كبيرًا من أهدافها بسوريا دون أن تضطر لدفع كلفة الاحتلال المباشر أو التصادم المفتوح: فهناك **حكومة صديقة في دمشق تعتمد عليها** .ومع ذلك، يترتب على هذا الدور مسؤوليات ثقيلة لأنقرة .فهي الآن مطالبة (دوليًا وداخليًا) بترجمة نفوذها إلى استقرار حقيقي في سوريا. وهذا يضعها أمام تحديات :**التوفيق بين مكونات الحكومة السورية الجديدة** (إسلاميين معتدلين، علمانيين، أكراد، شخصيات من النظام السابق)، وضبط الفصائل المسلحة التي قد تختلف مصالحها، ومنع أي اقتتال داخلي بين قوى المعارضة نفسها.

على سبيل المثال، علاقة هيئة تحرير الشام (ذات التوجه الإسلامي المتشدد) ببعض الفصائل العلمانية أو الكردية في الحكومة الجديدة قد يشوبها التوتر. هنا ستلعب تركيا دور **الضامن والوسيط** لمنع انشقاقات، مستعملة نفوذها المالي والعسكري (فلديها قوات وقواعد في إدلب وريف حلب قادرة على الضغط) لضبط إيقاع المرحلة الانتقالية. كما أن **إدارة ملف الأكراد** سيكون اختبارًا حاسمًا.

فمن جهة تصرّ أنقرة على تفكيك "الإدارة الذاتية" التابعة لقسد التي رعتها أمريكا، ومن جهة أخرى يدرك الجميع أن لا استقرار دون استيعاب الأكراد السوريين في ترتيبات ما بعد الحرب. وبالفعل، أشارت تقارير إلى

اتفاق تم بوساطة تركية بين حكومة الشرع وقوات سوريا الديمقراطية يقضي بدمج عناصر الأخيرة ضمن الجيش الوطني ومنح المناطق الكردية نوعًا من الإدارة المحلية وضمان الحقوق الثقافية .

مثل هذا الاتفاق – إن صح – يُظهر نفوذ تركيا الإيجابي في حل عقدة شائكة. لكنه أيضًا يعني أن أنقرة ستكون **شريكًا مراقبًا عن كثب** لضمان التزام الطرف الكردي بحل يرضيها (لا حكم ذاتي مستقل ولا سلاح خارج يد الدولة).

على الصعيد الداخلي التركي، وبتأثير سقوط الأسد، حصل تحول مهم :**تراجع ضغط ملف اللاجئين مؤقتًا** مع بدء عودة أعداد منهم لسوريا إثر تحسن الوضع الأمني. وهذا منح الحكومة التركية الجديدة متنفسًا سياسيًا.

ولكن إن تباطأت جهود إعادة الإعمار أو واجهت سوريا اضطرابات جديدة، فقد ينعكس ذلك سريعًا على مزاج الشارع التركي. لذا لدى أنقرة دافع قوي لضمان نجاح حكومة الشرع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا، كي يتمكن اللاجئون من العودة تدريجيًا وتُسجل ذلك كنقطة نجاح للقيادة التركية كذلك، **علاقة تركيا مع روسيا وإيران** ستتأثر.

فبعدما كانوا شركاء معها في مسار أستانة الداعم للأسد، باتوا اليوم في معسكر خاسر (خاصة إيران). يتوقع أن تشهد علاقات أنقرة–موسكو بعض التوتر؛ إذ اعتبرت روسيا انهيار الأسد **نكسة لنفوذها ومكسبًا لتركيا** . وربما تضغط موسكو على أنقرة لضمان الحفاظ على مصالحها السورية المتبقية (كالقواعد العسكرية وحقوق اقتصادية لروسيا). ورغم فتور علاقات تركيا بروسيا، إلا أن أنقرة ستتعامل بواقعية وتستمر في **التنسيق الأمني مع الروس** لتجنب أي احتكاك، خاصة أن روسيا لازالت تحتفظ بقوات وأصول في الساحل السوري.

أما إيران، فمن المتوقع أن يزداد الشرخ مع تركيا بعد خسارة طهران حليفها في دمشق. وقد تتهم إيران أنقرة علنًا بالتآمر لإسقاط الأسد. لكن تركيا ستسعى لامتصاص الغضب الإيراني بتطمينات (مثلاً، عدم السماح لإسرائيل باستخدام الأراضي السورية ضد إيران انطلاقًا من مناطق النفوذ التركي). ومع مجيء حكومة تركية ما بعد أردوغان، قد تكون أنقرة **أكثر مرونة دبلوماسياً مع طهران**، لأنها أقل ارتباطًا بخطاب طائفي وقد ترغب في تهدئة التوتر الإقليمي العام.

في المحصلة، تجد تركيا نفسها اليوم **في موقع القوة في سوريا**، بغض النظر عن تبدل شخص الرئيس في أنقرة. حققت أنقرة هدف إقصاء الأسد، لكن عليها الآن مسؤولية إدارة النجاح. حكومة "الشرع" الجديدة هي إلى حد بعيد صنيعة الرعاية التركية، وستسعى أنقرة لضمان استمرارها واستقرارها.

هذا يعني **نفوذًا تركيًا غير مسبوق** في تفاصيل الشأن السوري: من إعادة هيكلة الجيش والأمن، إلى صياغة الدستور الانتقالي (الذي يبدو أنه أقر ترتيبات خاصة تعطي دورًا كبيرًا لهيئة تحرير الشام لمدة 5 سنوات(، إلى رسم سياسة سوريا الخارجية التي بدأت تميل بوضوح نحو المحور الداعم لتركيا والغرب. وفي الوقت نفسه، يتعين على تركيا موازنة هذا النفوذ مع تطمين باقي الأطراف السورية والدولية أنها لا تسعى لهيمنة أو تقسيم.

وقد أشار دبلوماسيون إلى أن **تركيا "الرابح الأكبر" في سوريا بعد الأسد** عليها أن تثبت أنها **"صانع سلام "** لا مجرد منتصر .وستكون الأشهر والسنوات القادمة اختبارًا لقدرة أنقرة على توجيه دفة سوريا نحو بر الأمان – فنجاح التجربة سيعود بفائدة استراتيجية جمّة على تركيا (استقرار الحدود، عودة اللاجئين، نفوذ إقليمي)، وإخفاقها لا سمح الله سيعني **فوضى على خاصرة تركيا** قد ترتد عليها أمنياً واقتصادياً. وتبدو تركيا مدركة لثقل

هذا الرهان، لذا يرجح أن تبذل قصارى جهدها، بالتعاون مع الحلفاء الجدد في دمشق، لجعل "سوريا الجديدة" قصة نجاح في تحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد حرب دامت أكثر من عقد.

التدخل العسكري الإسرائيلي: الأهداف الخفية ودور الاستخبارات

لطالما كانت إسرائيل **لاعبًا عسكريًا خفيًا ومعلنًا** في آن معًا على المسرح السوري. فمنذ اندلاع الثورة، التزمت إسرائيل رسميًا سياسة عدم الانخراط في الحرب الأهلية السورية، إلا أنها عمليًا نفذت مئات الغارات وعمليات خاصة داخل سوريا خلال السنوات الماضية استهدفت هذه الضربات في المقام الأول **التموضع الإيراني وحزب الله** داخل سوريا، ضمن حملة أطلقت عليها إسرائيل "المعركة بين الحروب (MABAM)" لاحتواء قوة أعدائها دون الانجرار لحرب شاملة.

ويمكن تحديد **أهداف إسرائيل – المعلنة وغير المعلنة – في سوريا** في النقاط التالية: منع نقل أسلحة استراتيجية إلى حزب الله، منع إنشاء قواعد إيرانية دائمة قرب حدودها، ردع الجيش السوري ومنعه من امتلاك قدرات تهدد التفوق الإسرائيلي، وأخيرًا مراقبة وكبح الجماعات الإسلامية المتشددة تحسبًا من تحولها مستقبلاً ضد إسرائيل.

أولًا: منع التهديد الإيراني–حزب الله. هذا كان **الهدف العلني الأساسي** للتحركات الإسرائيلية. خلال الحرب، رصدت الاستخبارات الإسرائيلية مسارات تهريب أسلحة إيرانية متطورة عبر سوريا إلى لبنان (مثل صواريخ فاتح-110 الدقيقة وطائرات مسيّرة وصواريخ مضادة للطائرات). وردًا على ذلك، شنت إسرائيل ما يزيد عن 200 ضربة جوية بين عامي 2017 و2018 استهدفت هذه الشحنات ومخازنها. وكشف الجيش الإسرائيلي عام 2018 أنه **قصف أكثر من 202 هدف في سوريا خلال 18 شهرًا مستخدمًا 800 صاروخ وقنبلة** معظمها ضد منشآت مرتبطة بإيران (مخازن أسلحة، قواعد لمليشيات موالية لإيران، بطاريات دفاع جوي زودتها إيران)

وأكد مسئولون إسرائيليون أن هذه الحملة الجوية مكّنت من **منع إيران من إقامة جسر بري عسكري** ممتد من طهران إلى المتوسط، وأجبرت القوات الإيرانية على الابتعاد عشرات الكيلومترات عن الجولان. وقد اعتبرت إسرائيل هذه النجاحات عاملًا مساهمًا في إنهاك الحرس الثوري وحزب الله خلال الحرب.

ومع انهيار النظام السوري، **كثفت إسرائيل ضرباتها** لمنع سقوط ترسانة النظام بأيدي جماعات قد تستغلها ضدها. إذ شنت – خلال chaos الأيام الأخيرة – هجمات استهدفت مواقع للصواريخ الباليستية ومنصات إطلاقها في دمشق وحمص واللاذقية وتدمر. وذكرت مصادر إسرائيلية أنها دمرت صواريخ سكود وصواريخ كروز وبرامج طائرات مسيرة وحتى مقاتلات حربية ومروحيات سورية كانت رابضة في قواعدها التبرير الإسرائيلي العلني كان منع وصول هذه القدرات إلى "أيدي متطرفة" (كداعش أو فصائل غير منضبطة)، لكن الهدف الخفي كان **حرمان إيران وحزب الله من أي فرصة لاغتنام سلاح نوعي** وسط الفوضى.

فإسرائيل كانت تخشى مثلاً أن يستولي حزب الله على بقايا سلاح الجو السوري أو صواريخ ياخونت ساحلية أو منظومات كيماوية. لذا قامت بعملية **"تنظيف استراتيجي"** لكل ما يمكن أن يشكل تهديدًا على المدى المتوسط

ثانيًا: إقامة منطقة عازلة آمنة في الجنوب السوري. هذا الهدف غير معلن صراحة، لكن خطوات إسرائيل أوضحته. فمع انشغال جيش النظام بالحرب، دعم الجيش الإسرائيلي بهدوء مجموعات معارضة محلية في القنيطرة ودرعا لتكون **حاجزًا أمام تمدد الميليشيات الإيرانية نحو الجولان**. وقد اعترف رئيس أركان الجيش

الإسرائيلي السابق غادي أيزنكوت بأن إسرائيل زودت بالفعل بعض الفصائل بالسلاح "لدفاع نفسها" في تلك المنطقة .وبعد سقوط الأسد، لم تتردد إسرائيل في **نشر قواتها داخل الشريط المحايد** (المنطقة الفاصلة وفق اتفاق 1974) وصولًا إلى جبل الشيخ السوري .وسيطرت على نقاط مراقبة سورية مهجورة هناك .

وبررت إسرائيل ذلك بإنشاء **"منطقة دفاع معقمة"** لضمان عدم اقتراب أي جماعة مسلحة من حدودها .هذا التحرك فُهم على أنه **تأسيس أمر واقع** لعازلة إسرائيلية تمتد لبضعة كيلومترات داخل سوريا. ورغم التنديد الدولي، يبدو أن إسرائيل **ستحتفظ بهذا الوجود مؤقتًا** لحين اتضاح توجهات الحكم الجديد في دمشق .أي أنها رسالة بأنها لن تسمح بتكرار سيناريو وجود قوات معادية قرب حدودها كما حصل سابقًا مع إيران وحزب الله.

ويمكن اعتبار ذلك امتدادًا لعقيدة إسرائيل الأمنية في الجبهة السورية منذ عقود: ففي الثمانينات دعمت إسرائيل مليشيا لحد في جنوب لبنان كمنطقة عازلة، واليوم تؤسس لأمر مشابه في الجولان السوري عبر مزيج من الانتشار المباشر والتنسيق مع قوى محلية.

الهدف النهائي لإسرائيل هو **تأمين الجولان للأبد** ومنع حتى حكومة سورية صديقة من نشر قوات ثقيلة قربه. لذا طالبت فرنسا والإمارات وغيرها بانسحابها الفوري لاحترام الاتفاقات، مما يوضح حساسية الأمر.

الرد الإسرائيلي أنها **خطوة مؤقتة**، لكن دبلوماسيين يتوقعون بقاءً إلى أن تستقر سوريا .وفي الأثناء، قد تحاول إسرائيل التفاوض – عبر روسيا أو أمريكا – مع الحكومة السورية الجديدة لإضفاء صيغة ما على هذه الترتيبات (مثلاً: تعهد سوري بعدم نشر قوات في نطاق 40 كم من إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيلي).

ثالثًا: جمع المعلومات والتأثير في موازين القوى الداخلية .عملت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد وأمان) بنشاط في الساحة السورية خلال الحرب. فمنذ بداية الأزمة، وردت تقارير عن قيام إسرائيل بعقد لقاءات مع قيادات من المعارضة الجنوبية، وقدمت **دعمًا طبيًا وإنسانيًا** لسكان القرى الحدودية لكسب ودّهم.

الهدف كان **بناء شبكة علاقات** لمراقبة تحركات إيران وحزب الله في تلك المناطق. كذلك نفذت إسرائيل **عمليات نوعية** لاغتيال شخصيات اعتبرتها تهديدًا: منها اغتيال عدد من كبار قادة حزب الله والحرس الثوري في غارات قرب دمشق والقنيطرة (كجهاد مغنية والعميد الإيراني الله دادي في 2015)، واغتيال عالم الصواريخ السوري عزيز أسبر في 2018 لتخريب مشروع تطوير صواريخ دقيقة .

هذه العمليات السرية استهدفت **حرمان خصوم إسرائيل من قدرات استراتيجية** أكثر من استهدافها تغيير مسار الحرب ذاته.

ومن جانب آخر، تشير بعض التحليلات أن إسرائيل **فضلت بقاء الوضع دون حسم** –فكانت تتدخل لمنع سقوط المعارضة تمامًا كما تمنع سقوط النظام عندما تستهدف نقاط قوته. على سبيل المثال، عندما حاولت خلايا داعش (جيش خالد بن الوليد) التمدد في حوض اليرموك بالجولان، قصفتها إسرائيل عدة مرات منعت تمددها .

وفي الوقت نفسه، عندما بدا أن المعارضة تتقدم بشكل يهدد بالوصول لمواقع استراتيجية حساسة لإسرائيل دون تنسيق، تدخلت بشكل غير مباشر لكبحها. وبهذا لعبت تل أبيب دور **"الميزان الخفي"** لضمان أن أياً من الأطراف السورية لا يخرج عن الخطوط التي تعتبرها حمراء لأمنها.

ومع انتصار المعارضة، تغيّرت حسابات إسرائيل: الآن يوجد احتمال أن تصبح سوريا في المعسكر التركي–الغربي، وهو أمر إيجابي استراتيجيًا لإسرائيل من زاوية إضعاف إيران. لكن **مخاوف جديدة** تظهر تتعلق بطبيعة النظام الجديد.

فحكومة ذات نفوذ قوي لهيئة تحرير الشام (المصنفة إرهابية) قد تعني على المدى البعيد توجهًا أكثر عداءً لإسرائيل من نظام الأسد الذي أبقى الجبهة هادئة منذ 1974. لذا فإن **الاستخبارات الإسرائيلية تراقب عن كثب** تركيبة السلطة الجديدة في دمشق. وقد تحاول إسرائيل التأثير عبر واشنطن لتعديل هذه التركيبة – مثلاً بدفع نحو إبعاد المتشددين الإسلاميين وإشراك أكبر للطيف العلماني، وربما عودة بعض شخصيات النظام القديم المقبولة دوليًا، لضمان أن الحكومة السورية الجديدة لن تكون معادية لإسرائيل تلقائيًا.

بالفعل، قد يشعر الإسرائيليون بارتياح لوجود أحمد الشرع كشخصية سنية (قد لا تكون لها عداء عقائدي لإسرائيل كحال الجهاديين). وربما تتذكر تل أبيب تجربة **حكم الإخوان المسلمين في مصر** عام 2012 وكيف تعاملت بواقعية معه؛ فستحاول مع دمشق الجديدة اتباع نهج براغماتي :**لا استفزاز متبادل**، والتواصل عبر وسطاء (روسيا أو الإمارات) لخلق تفاهمات ضمنية حول أمن الحدود.

في المحصلة، لعبت إسرائيل **دورًا حاسمًا خلف الستار** في إدارة الصراع السوري بما يخدم مصالحها الأمنية. تمثّل ذلك في **عمليات عسكرية دقيقة** من ضربات جوية واغتيالات لمنع تحول سوريا إلى قاعدة صواريخ إيرانية، وفي **تحركات ميدانية** لإقامة منطقة عازلة عملية في الجنوب، وأيضًا في **نشاط استخباراتي** وتواصل مع بعض الفصائل المعارضة جنوبًا .

ومع تغيّر الواقع بسقوط الأسد، حققت إسرائيل هدف إخراج سوريا من فلك العداء الإيراني، لكنها تواجه الآن تحدي التعامل مع نظام جديد قد يحمل توجهات مختلفة. من المتوقع أن **تختبر إسرائيل نوايا حكام دمشق الجدد بحذر** :فإن التزموا بضمان هدوء الجبهة وعدم السماح لإيران بالعودة، فقد تبادر إسرائيل – بضغط أمريكي ربما – إلى عدم معارضة حصول الحكومة السورية على مساعدات دولية، وربما على تجميد وضع الجولان عند الأمر الواقع دون تصعيد.

أما إذا رصدت إسرائيل مؤشرات سلبية (كخطاب عدائي أو سماح بنشاط معادٍ في الجنوب)، فستواصل استعمال قوتها العسكرية لإرسال الرسائل وتشكيل الوقائع على الأرض. إجمالاً، يظل **الأمن الإسرائيلي** عاملاً رئيسيًا في أي ترتيبات بسوريا، وستحرص تل أبيب على ضمان أن سوريا ما بعد الحرب لا تشكل تهديدًا، بل ربما **حلقة سلام محتملة** مستقبلًا إذا نضجت الظروف.

وبينما قد تبقى أهداف إسرائيل غير المعلنة طي الكتمان، فإن مسار الأحداث أثبت أنها ستفعل كل ما تراه ضروريًا لحماية نفسها – سواء أكان ذلك يعني دعمًا خفيًا لحلفاء الأمس (بعض فصائل المعارضة) أو تنسيقًا هادئًا مع خصوم الأمس (النظام السوري السابق)، أو استعدادها غدًا لبناء جسور مع شركاء اليوم (الحكومة الجديدة)، وفق ما تقتضيه مصلحتها الأمنية العليا

الاستنتاجات النهائية: طبيعة الصراع الحقيقي ومصير سوريا الجديدة

بعد استعراض هذا المشهد المعقد من التنافس الدولي والإقليمي على سوريا، يمكن بلورة مجموعة من **الاستنتاجات الجوهرية** حول طبيعة الصراع وأدوار القوى المختلفة ومستقبل حكومة دمشق الناشئة ("حكومة أحمد الشرع") في ظل التجاذبات المستمرة:

1.الصراع في جوهره كان حربًا بالوكالة على سوريا أكثر منه حربًا أهلية داخلية فقط .

فرغم جذور الانتفاضة الشعبية والمحركات المحلية، سرعان ما طغت الأجندات الخارجية على مسار الأحداث. رأينا كيف استخدمت كل من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا وغيرها الأرض السورية كساحة **لعض الأصابع الاستراتيجي** فيما بينها

وهكذا تداخلت الحرب السورية مع **إعادة تشكيل النظام العالمي** :صراع بين رؤية تقودها الولايات المتحدة لمستقبل الشرق الأوسط مقابل رؤية مضادة تقودها روسيا والصين وإيران وأثبتت السنوات الماضية أن إرادات الخارج – دعمًا وتسليحًا وتمويلًا – هي التي أطالت أمد الحرب وحددت نهايتها في نهاية المطاف.

فالنظام السوري لم يكن ليسقط بهذه السرعة لولا **سحب روسيا مظلته الجوية** وانكفاء إيران تحت الضغط، وبالمقابل المعارضة ما كانت لتنتصر لولا **تكامل الدعم التركي–الغربي** لها في اللحظة الحاسمة **الصراع الحقيقي إذن كان صراعًا دوليًا–إقليميًا** اتخذ من سوريا ميدانًا، بينما الشعب السوري كان الضحية المباشرة لهذا التجاذب.

2. سقوط نظام الأسد شكل نقطة تحول جيواستراتيجية في الشرق الأوسط،

عكس اختلال التوازن ضد محور روسيا–إيران لصالح محور أمريكا–تركيا وحلفائهما .فهو لم يكن مجرد حدث محلي، بل أدى إلى **إعادة رسم للتحالفات** .فإيران خسرت موطئ قدم طالما اعتبرته "سوريا المفيدة" في مشروعها الإقليمي، مما قد يدفعها للانكفاء أكثر على الداخل العراقي واللبناني لتعويض الخسارة. وروسيا – وإن احتفظت بقواعدها – فقدت هيبتها كحامٍ للحلفاء، ما قد يجعل الدول المتحالفة معها (مثل بيلاروسيا أو فنزويلا) تعيد الحساب بأنها قد تُترك وحدها إذا سقطت .

على الجانب الآخر، عزز الانتصار **مكانة تركيا** كقوة إقليمية أولى في الشرق الأوسط، و**أعاد الولايات المتحدة للصورة** كصانع توازن يدعم حلفاءه بطرق غير مباشرة .هذا الانتصار "الوكالتي" للمحور الغربي–الإقليمي سيؤثر في ملفات أخرى (مثل لبنان واليمن) حيث ستصبح إيران في موقف دفاعي. كما أنه يبعث رسالة بأن **حقبة النفوذ الروسي المطلق** في المنطقة (التي بدت بعد تدخل موسكو في 2015) قد انتهت، لتحل محلها صيغة **تعددية نفوذ** يتقاسمها الأتراك والعرب والإيرانيون والإسرائيليون بدرجات متفاوتة.

3. طبيعة الصراع على سوريا – كما تأكد عقب سقوط النظام

كانت أقل ما تكون صراعًا طائفيًا داخليًا وأكثر ما تكون صراعًا على السلطة والنفوذ بين قوى محلية مدعومة خارجيًا .فقد رأينا كيف أن خطوط التحالف والعداء لم تكن دائمًا سنّي ضد علوي أو إسلامي ضد علماني بقدر ما كانت **ولاءات سياسية متقاطعة** .فعلى سبيل المثال، بعض زعماء العشائر السنية بقوا موالين للأسد حتى

النهاية دفاعًا عن مصالحهم، بينما انشق كثير من الضباط العلويين أو وقفوا على الحياد عندما أيقنوا خسارة نظامهم حفاظًا على طائفتهم.

في المحصلة، **لم يكن العامل الطائفي قدرًا محتومًا** للصراع كما رُوّج أحيانًا، بل تغلبت الحسابات السياسية والمصلحية المدعومة خارجيًا على الولاءات الدينية. وانتصرت المعارضة ليس لأنها تمثل طائفة ضد أخرى، بل لأنها تمكنت من حشد **تحالف عريض داخلي وخارجي** أقوى من ذاك الذي يدعم النظام. هذا مهم جدًا لمستقبل سوريا، إذ يفتح مجالاً لإعادة بناء **هوية وطنية عابرة للطوائف** بعد زوال نظام استقطب المكونات ضد بعضها.

4. الدور المحوري للقوى الإقليمية – خاصة تركيا – في إدارة مرحلة ما بعد الصراع.

لقد أصبحت أنقرة دون منازع **صاحبة النفوذ الأكبر في سوريا الجديدة**، وهو نفوذ ذو حدين. من جهة، يساعد على فرض قدر من الاستقرار (كون قوة مركزية خارجية تضمن الأمن)، لكنه أيضًا **يثير حساسيات** حول سيادة سوريا واستقلال قرارها. مصير حكومة أحمد الشرع مرهون بقدرتها على إظهار أنها **حكومة لجميع السوريين** وليست مجرد **واجهة للنفوذ التركي** .إن استمرار الدعم الشعبي لها داخل سوريا سيتطلب منها اتخاذ قرارات وطنية قد لا تتوافق دائمًا 100% مع رغبات أنقرة. مثلاً، ربما تضطر لإبداء مرونة أكبر مع القوى الكردية السورية ضمن إطار الدولة، أو التواصل مع روسيا والصين بشكل متزن رغم اعتراضات محتملة من الغرب.

التحدي أمام حكومة الشرع سيكون الموازنة بين التزاماتها تجاه داعميها (تركيا والغرب) وبين حاجتها لكسب شرعية داخلية أوسع تشمل المكونات التي كانت مع النظام أو متخوفة من المعارضة. نجاح هذه الموازنة سيحدد **مدى دوام هذه الحكومة** .حتى الآن، أظهرت مؤشرات إيجابية مثل توقيعها اتفاقًا مع الأكراد على حقوقهم وضمان أمنهم ضمن سوريا، وكذلك إقرارها دستورًا انتقاليًا يشرك الإسلاميين ولكن بتحديد زمني (5 سنوات من الحكم الانتقالي تحت إشراف هيئة تحرير الشام)، بما يوحي باستعداد لمشاركة السلطة مستقبلًا عبر انتخابات.

5.مصير حكومة أحمد الشرع في مهب التجاذبات:

بين الدعم التركي والغربي، والرفض الإيراني وربما التحفظ الروسي .تُواجه الحكومة الجديدة **اختبارات صعبة** في شهورها الأولى. فهناك بقايا عناصر موالية للأسد ربما تنظم حركات تمرد في الساحل أو السويداء بدعم إيراني – خاصة مع شائعات عن محاولة إنشاء **"دويلة علوية"** في معقل النظام السابق (جبال العلويين على الساحل) .

كما قد تسعى بعض خلايا تنظيم داعش المهزوم للعودة مستغلة الفراغ الأمني. لذا يتوجب على السلطة الوليدة تثبيت الأمن بسرعة. ولحسن حظها، تبدو القوى الدولية الأساسية – عدا إيران – **مؤيدة لاستقرار الوضع** وعدم العودة للفوضى. فروسيا رغم خسارتها قبلت بالأمر الواقع **وأبرمت صفقة** لضمان حماية قواعدها مع القيادة الجديدة، وبالتالي لن تعمل على تقويضها فورًا.

والدول الأوروبية مستعدة لدعم الحكومة عبر تمويل إعادة الإعمار شريطة الحفاظ على وحدة سوريا ونبذ الإرهاب. حتى الولايات المتحدة، رغم قلقها من دورHTS ، إلا أنها تنظر بارتياح إلى خروج سوريا من فلك إيران .يبقى التحدي في **ممانعة إيران وحزب الله**، وربما بعض الفصائل الموالية لإيران في العراق التي قد

تحاول زعزعة شرق سوريا. هذا يضع حكومة الشرع أمام ضرورة **كسب ثقة الجزء العلوي والشيعي من الشعب السوري** لتفويت الفرصة على أي اختراق إيراني. ربما سيبرز هنا دور **شخصيات من النظام السابق** للمشاركة في المرحلة الانتقالية، لطمأنة الأقليات أن النظام الجديد ليس ثأريًا.

6.الصراع على سوريا لم ينته تمامًا بسقوط الأسد،

بل دخل مرحلة جديدة أقل عنفًا وأكثر **صراع نفوذ سياسي واستخباراتي** .فالقوى التي خسرت عسكريًا (إيران وفلول النظام) قد تلجأ لوسائل غير تقليدية لعرقلة المسار السياسي – مثل **تأجيج اضطرابات محلية، أو تنفيذ اغتيالات ضد قادة الحكومة الجديدة** لخلق فراغ وفوضى. وهنا ستكون **يقظة الأجهزة الأمنية** للحكومة الجديدة، بدعم من حلفائها (خاصة تركيا التي تمتلك معلومات وافرة عن أنشطة المخابرات السورية السابقة)، عاملاً حاسمًا في إحباط هذه المخططات.

في ضوء هذه الاستنتاجات، يتضح أن **الصراع الحقيقي على سوريا** كان على موقعها في خارطة توازن القوى الإقليمية والدولية. ومع انتقال السلطة، انتقلت سوريا من كونها **ورقة بيد محور "الممانعة"** إلى رصيد بيد محور آخر أكثر ميلًا للتعاون مع الغرب. لكن هذا الانتقال لم يقضِ على **التجاذبات تمامًا**؛ بل أعاد تشكيلها في صورة جديدة: تنافس على كسب ولاء دمشق الجديدة بدلًا من التنافس على إسقاطها أو إبقائها. وبالنسبة لمستقبل حكومة أحمد الشرع، فيمكن القول إنها **تقف على أرض أفضل مما سبقها**، لكنها ليست بمنأى عن العواصف.

فإذا أحسنت إدارة التحالفات الدولية واستغلال الدعم لإعادة بناء الدولة وشرعيتها الداخلية، فستتمكن من الصمود والتحول إلى حكومة دائمة منتخبة تمثل السوريين. أما إن فشلت في احتواء الانقسامات واستعداء القوى الخاسرة، فقد تواجه محاولات انقلاب أو تمرد تقود إلى جولة جديدة من عدم الاستقرار.

توصيات استراتيجية لمستقبل سوريا وتجنب سيناريوهات الاحتلال أو التقسيم

ختامًا، وبالنظر إلى دروس العقد الماضي، تبرز الحاجة لوضع **رؤى وتوصيات** تضمن عدم تكرار مآسي الحرب أو الوقوع في براثن احتلال أجنبي أو تقسيم البلاد بحكم الأمر الواقع. فيما يلي جملة من التوصيات التحليلية للمساعدة في تحصين سوريا المستقبل وضمان توازناتها:

1. ترسيخ مبدأ سيادة سوريا ووحدة أراضيها بشكل عملي :ينبغي على الحكومة الجديدة – بدعم من حلفائها – الحصول على تأكيدات دولية واضحة (عبر قرار من مجلس الأمن مثلًا) تؤكد **وحدة سوريا واستقلالها** ومنع أي مخططات انفصالية .ويترافق ذلك مع إجراءات ميدانية؛ مثل الإسراع في دمج قوات "قسد" الكردية ضمن الجيش الوطني السوري مع منح الإدارة المحلية في مناطقهم صلاحيات ثقافية وإدارية، ما يقطع الطريق على أي نزعات انفصالية كردية. كذلك التفاوض مع القيادات العلوية والمسيحية في الساحل لوأد فكرة أي كانتون طائفي هناك، عبر ضمان **مشاركة حقيقية لهم في السلطة المركزية** (كتمثيل قوي في الحكومة والبرلمان). هذه الخطوات تعزز الوحدة الداخلية فلا تجد القوى الخارجية بيئة لتقسيم البلاد.

2. جدولة انسحاب القوات الأجنبية بشكل مرحلي ومدروس :لضمان احترام السيادة وتجنب شبهات الاحتلال، من المهم وضع جدول زمني متفق عليه لانسحاب القوات الأجنبية النظامية من سوريا – يشمل ذلك القوات التركية (باستثناء مناطق تحتاجها مؤقتًا ضد الإرهاب) والأمريكية (في التنف وشمال الشرق) وأية قوات إيرانية

متبقية. يكون الانسحاب **مرتبطًا بتطور قدرات الجيش السوري الجديد**؛ أي كلما أعيد انتشار قوات وطنية ضامنة مكان الأجنبية.

ويمكن طلب **قوات مراقبة أممية محدودة** لضمان الأمن خلال هذه العملية إن لزم الأمر. الهدف أن تستعيد الدولة سيطرتها على كامل أراضيها خطوة بخطوة دون حصول فراغ أمني

3. الحفاظ على التوازن الدولي في علاقات سوريا :لتفادي وقوع سوريا مجددًا في **محور حصار أو عداء** يجعلها ساحة صراع، يُنصح بأن تنتهج القيادة السورية سياسة خارجية متوازنة؛ فإلى جانب تحالفها الوثيق مع تركيا والغرب، ينبغي إبقاء قنوات تواصل إيجابية مع روسيا والصين وإيران بشكل يطمئن هذه الأطراف. مثلًا، يمكن لسوريا الجديدة **الوفاء بالاتفاقيات العسكرية القائمة مع روسيا** حول القاعدتين الروسيتين، ما دام ذلك لا يهدد أمنها، وكذلك **استقبال استثمارات صينية** في إعادة الإعمار لإشراك بكين اقتصاديًا (وهذا قد يخفف استخدام الصين للفيتو ضدها مستقبلًا).

كما يمكنها التعاون أمنيًا مع إيران في ملفات ضبط الحدود مع العراق ومكافحة خلايا داعش، لكن مع **ضوابط صارمة تمنع أي نشاط إيراني خارج إطار الدولة السورية** .هذه العلاقات المتوازنة ستجعل سوريا **جسرًا بين المعسكرات** بدل أن تكون ساحة تناحر بينها.

4.إطلاق عملية مصالحة وطنية وعدالة انتقالية :لا بد من التعامل مع إرث الحرب عبر **مصالحة مجتمعية شاملة،** تشمل سنّ قانون عفو مدروس (يستثني مرتكبي الجرائم الكبرى)، وإنشاء هيئة حقيقة ومصالحة تكشف مصير المفقودين وتوثق الانتهاكات من كل الأطراف. كما ينبغي **إصلاح المؤسسة القضائية** لضمان محاكمات عادلة لمن يثبت تورطه في جرائم حرب أو انتهاكات جسيمة، سواء من مسؤولي النظام السابق أو زعماء الفصائل المعارضة. هذا النهج سيعزز ثقة السوريين بعضهم ببعض ويمنع نزعات الثأر التي قد تستغلها أطراف خارجية لإشعال اقتتال جديد.

5. إعادة بناء الجيش والأمن على أسس وطنية ودمج كافة القوى :من الضروري هيكلة **جيش وطني سوري موحد** يكون ولاؤه للدولة وليس لفئة أو عقيدة. يتحقق ذلك عبر دمج مقاتلي فصائل المعارضة السابقين ضمن وحدات نظامية، واستيعاب العناصر الراغبة من الجيش القديم بعد إخضاعهم لدورات عقيدة وطنية.

وكذلك دمج قوات "قسد" الكردية ضمن تشكيلات خاصة حرس حدود أو مشاة خفيفة. هذا الدمج سيحول دون بقاء **جيوش موازية** قد تتصارع مستقبلًا. وبالنسبة لأجهزة الأمن، يجب حلّ الأجهزة سيئة السمعة (كالأمن السياسي والعسكري سابقًا) وإنشاء أجهزة جديدة بتدريب حديث وتحت رقابة مدنية. جهاز أمني محترف وموحد سيسد الثغرات أمام **الاختراقات الاستخباراتية الخارجية** ويحول دون عودة الاعتقالات التعسفية التي تغذي عدم الاستقرار.

6.تحصين الاقتصاد السوري وتجنب الارتهان :يتعين على الحكومة السورية القادمة انتهاج سياسات اقتصادية سيادية تُخرج البلاد من دائرة الارتهان لمساعدات طرف واحد. فمن المتوقع تدفق دعم خليجي ودولي لإعادة الإعمار – وهنا ينبغي توزيع المشاريع بشفافية على شركات متعددة الجنسيات (بما فيها الروسية والصينية) تجنبًا لاعتماد كلي على الغرب مثلا. كذلك **إعادة ربط سوريا بشبكة التجارة الإقليمية** (فتح المعابر مع العراق

والأردن وتركيا ولبنان) لتحقيق تنويع في الشراكات الاقتصادية. اقتصاد متعافٍ ومتوازن سيقلل احتمال عودة النقمة الشعبية أو استغلال الخارج للأزمات المعيشية لفرض أجندته.

7. إشراك الجوار العربي والإقليمي في ضمان استقرار سوريا :على الرغم من اختلاف مواقف الدول العربية خلال الحرب، فإن المرحلة القادمة تستدعي **تعاونًا عربيًا** لدعم سوريا ومنع تحويلها لساحة تجاذب جديدة. وقد بادرت جامعة الدول العربية بإعادة سوريا إلى مقعدها، مما يوفر إطارًا عربيًا للمساعدة.

يمكن الدعوة إلى **مؤتمر إقليمي** بمشاركة تركيا وإيران والدول العربية لوضع **اتفاق مبادئ** يحترم فيه الجميع سيادة سوريا وي pledgeعدم التدخل السلبي .كما تُشكل **لجنة متابعة** من هذه الدول لدعم العملية السياسية وإعادة الإعمار، بحيث يشعر كل طرف بأنه مساهم في الاستقرار لا مغيّب عنه. هذا سيخلق مظلة إقليمية تحمي سوريا من أي مخططات انفرادية.

8. استمرار الوجود الدولي الإيجابي (الأمم المتحدة) لفترة انتقالية :لتطمين المجتمع الدولي وحماية سوريا من أي تدخل عسكري مباشر، يمكن طلب **بعثة أممية محدودة** تراقب تنفيذ الترتيبات الأمنية والسياسية خلال الفترة الانتقالية (مثلاً مراقبة وقف إطلاق النار، دعم تنظيم الانتخابات) وجود القبعات الزرق في مناطق معينة – إن وافق مجلس الأمن – قد يردع أي طرف خارجي من التفكير بالتعدي، لحين وصول سوريا لبر الأمان السياسي.

9.تعزيز التعاون مع القوى الغربية دون تمكين هيمنة :سيظل دعم الغرب (أمريكا وأوروبا) ضروريًا لسوريا ماليًا وسياسيًا. لكن يجب أن يُدار ذلك بحذر لتجنب **إملاءات سياسية تمس السيادة** .مثلاً، قبول المشورة الغربية في الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، ولكن رفض أي شروط تتعلق بهوية سوريا أو خيارات شعبها الديمقراطية. هذا يتطلب دبلوماسية ذكية من دمشق لتضمن استمرار المساعدات دون تحويل سوريا إلى "تابع" سياسي.

10. إعداد خطة بعيدة المدى للتنمية المتوازنة :أخيرًا، الأهم هو **رؤية وطنية سورية** تعالج جذور النزاع: **التنمية غير المتكافئة والتهميش وغياب الحريات**. على الحكومة الجديدة إطلاق حوار وطني شامل لصياغة خطة 10-15 سنة لإعادة بناء سوريا: تشمل إعادة إعمار المدن المدمرة، إنعاش الزراعة والصناعة لتوفير فرص العمل، ضمان عودة اللاجئين بكرامة، وإرساء نظام حكم لا مركزي يمنح صلاحيات حقيقية للمحافظات مع الحفاظ على وحدة الدولة. مثل هذه الرؤية ستضمن أن يشعر كل سوري بالفائدة من السلام، فلا تتكرر ظروف 2011 أبدًا.

ختامًا،

لقد خرجت سوريا من واحدة من أحلك مراحل تاريخها الحديث بإسقاط نظام استبدادي دام نصف قرن. لكن **التحدي الأكبر يبدأ الآن** :بناء دولة حديثة لجميع مواطنيها وصيانة استقلالها وسط بيئة إقليمية ودولية معقدة. إن تفادي سيناريوهات الاحتلال أو التقسيم يتطلب حكمة قيادية ودعمًا دوليًا مسؤولًا وأهم ما يمكن استخلاصه هو أن **تمكين السوريين أنفسهم** من تقرير مصيرهم عبر المؤسسات الشرعية هو الضمان الأكيد لاستقرار دائم.

لقد عانت سوريا كثيرًا عندما تحولت إلى ساحة صراع للآخرين؛ وحان الوقت لتكون **سوريا للسوريين**، بدعم الأشقاء والأصدقاء، لا ساحة نفوذ لأي جهة. بالتطبيق الصادق للتوصيات أعلاه، وبالتعلم من دروس الماضي القريب، يمكن

لسوريا أن تنهض من جديد دولة مستقلة موحدة، تشكل عامل توازن وازدهار في المنطقة بدل أن تكون ساحة صراع – وهذا بحد ذاته سيكون **انتصارًا لجميع السوريين** ولمبدأ السيادة الوطنية في النظام العالمي الذي يتشكل أمامنا.

ابوظبي 2025/03/24